

(الأب وابنه وإن نزل) بمحض الذكور . لقوله تعالى ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ ^(١) الآية وابن الابن ابن لما تقدم ^(٢) في الوقف .

(والأب وأبوه وإن علا) بمحض الذكور ، لقوله تعالى ﴿ وَلِلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ ^(٣) الآية ، والجد أب ، وقيل ثبت إرثه بالسنة ، لأنه ﷺ « أعطاه السدس » ^(٤) .

(والأخ من كل جهة) أى سواء كان لأب ، أو لأم ، أولهما ، لقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾ ^(٥) وقوله : ﴿ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ ^(٦) .

(وابن الأخ إلا) إن كان أبوه أخا الميت (من الأم) لأنه من ذوى الأرحام وابن الأخ لأبوين ، أو لأب عصبية .
(والعم) لامن الأم (وابنه كذلك) أى لامن الأم ، لحديث : « ألْحَقُّوا الْفَرَائِضَ

(١) ٤ - سورة النساء من الآية : ١١ .

(٢) ص : ١٢٢ - ١٢٣ .

(٣) ٤ - سورة النساء من الآية : ١١ .

(٤) أخرجه أبى داود فى سننه عن معقل بن يسار ١٢٢/٣ رقم (٢٨٩٦) كتاب الفرائض - باب ماجاء فى ميراث الجد . وابن ماجه فى سننه ٩١٠/٢ رقم (٢٧٢٣) كتاب الفرائض - باب فرائض الجد .

والحاكم فى المستدرک مع التلخيص ٣٣٩/٤ ، وقال : هذا حديث على شرط الشيخين ولم يخرجاه ولم يوافقه الذهبي .

(٥) ٤ - سورة النساء من الآية : ١٧٦ .

(٦) ٤ - سورة النساء من الآية : ١٢ .

(والزوجة) لقوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ ﴾ ^(١) الآية . (ومولاة النعمة) أي المعتقة ومعتقتها وإن علت لما تقدم في المعتق ، ومن عدا المذكورين فمن ذوي الأرحام ، ويأتي حكمهم .

بيان أنواع الورثة :

(والوراث ثلاثة) أصناف : أحدها : (ذو فرض ، و) الثاني : (عصبية ، و) الثالث (ذو رحم) ولكل كلام يخصه ، ومتى اجتمع الجمع على إرثهم من الرجال ورث منهم ، الزوج ، والابن ، والأب فقط ومن النساء ورث منهن خمس : البنت ، وبنت الابن ، والأم ، والزوجة ، والأخت لأبوين ومن الصنفين ورث : الأبوان ، والولدان ، وأحد الزوجين ^(٢) .

وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّلُسَ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿سورة النساء آية : ١٢ .
والثانية : قوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرُؤُا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿سورة النساء آية : ١٧٦ .

ومعنى الكلالة : من لا ولد له ولا والد . تفسير القرطبي ٧٦/٥ - ٧٨ .

(١) ٤ - سورة النساء من الآية : ١٢ .

(٢) معونة أولى النهي ٣٨٧/٦ ، وكشاف القناع ٤٠٥/٤ - ٤٠٦ .

وجعل لجماعة الزوجات ما للواحدة منهن ؛ لأنه لو جعل لكل واحدة الربع لزم أخذهن جميع المال إذا كن أربعاً ، وزاد فرضهن على فرض الزوج .

وكذا الجدات إذا اجتمعن لهن ماللواحدة ، لأنه لو أخذت كل واحدة السدس زاد ميراثهن على ميراث الجد ، وأما البنات ، وبنات الابن والأخوات ، فزدن على فرض الواحدة ؛ لأن الذكر الذى يرث فى درجتهم لا فرض له إلا ولد الأم ، فذكرهم وأنثاهم سواء ؛ لأنهم يرثون بالرحم ، وبقرابة الأم المجردة^(١) .

كيفية ميراث الأب والجد : فرضاً وتعصيباً :

(ويرث أبُ) من ولده (و) يرث (جدُّ) مع عدم أب من ولد ابنه وإن سفل (مع ذكورية ولد) للموروث (أو) مع ذكورية (ولد ابن) وإن نزل للموروث .

(بالفرض :) فقط (سدساً ،) للآية السابقة^(٢) ، (و) يرث أب وجد ، (بفرض وتعصيب مع أنوثتهما) أى الولد ، وولد الابن ، فمن مات عن أب وبنت فلأب السدس لقوله تعالى : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ﴾^(٣) .

وللبنت النصف ثم الباقي للأب تعصيباً ، لحديث : « الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ »^(٤) والأب أولى رجل بعد الابن وابنه ، وكذا لو كان مكان الأب جد فى الصورتين ، ولا يرث بفرض وتعصيب معاً بسبب واحد غيرهما ، وأما بسببين فكثير ، ومنه زوج معتق وأخ لأم ابن عم وزوجة معتقة ، وأخ لأم أو بنت أو

(١) معونة أولى النهى ٣٩٠/٦ ، كشف القناع ٤٠٦/٤ .

(٢) الواردة فى ميراث الأب وإن علا ص : ٢٩٧ .

(٣) ٤ - سورة النساء من الآية : ١١ .

(٤) سبق تخريجه ص : ٢٩٧ - ٢٩٨ .

أخت عتق عليها الميت .

(ويكونان) أى الأب والجد (عصباً مع عدمهما) أى الولد وولد الابن فيرث كل منهما بالتعصيب فقط إذن كل المال ، أو ما أبقت الفروض ، لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ ﴾ ^(١) الآية ^(٢) .

(١) ٤ - سورة النساء من الآية : ١١ .

(٢) معونة أولى النهى ٣٩١/٦ - ٣٩٣ ، كشف القناع ٤٠٧/٤ .

وأحمد بن حنبل^(١) وأبي يوسف ، ومحمد^(٢) ، لثبوت ميراثهم بالكتاب^(٣) .
 فلا يحجبون إلا بنص أو إجماع أو قياس ، ولم يوجد ذلك ، ولتساويهم في سبب
 الإستحقاق . فإن الأخ والجد يدلان بالأب ، الجد أبوه والأخ ابنه ، وقرابة البنوة
 لا تنقص عن قرابة الأبوة ؛ بل ربما كانت أقوى فإن الابن يسقط تعصيب الأب ،
 ومذهب زيد بن ثابت في الجد والأخوة ، هو ما ذهب إليه أحمد ، وبه قال أهل المدينة
 والشام ، ومالك ، والشافعي ، وأبي يوسف ، ومحمد وآخرون^(٤) .

بيان أحوال الجد مع الأخوة :

وهو ما أشير إليه بقوله : (والجد مع الإخوة والأخوات من الأبوين أو الأب
 كأخ بينهم ، ما لم يكن الثلث أحظاً) له من المقاسمة (فيأخذه) والباقي للأخوة للذكر
 مثل حظ الأنثيين .

فإن كانت [الأخوة]^(٥) دون مثليه فالمقاسمة خير له . وذلك في خمس صور :
 جد وأخت ، جد وأخ ، جد وأختان ، جد وأخ وأخت ، جد وثلاث أخوات ، وإن
 زادوا على مثليه فالثلث أحظ له ، كجد وثلاثة أخوة ، أو خمس ، أخوات ، ولا تنحصر
 صورته .

وإن كانوا مثليه فله ثلاث صور : جد وأخوان ، جد وأربع أخوات ، جد وأخ
 وأختان ، استوى له الأمران ، ولا ينقص الجد عن الثلث مع عدم الفرض ؛ لأنه إذا كان

(١) المغنى ٦٨/٩ - ٦٩ ، شرح الزركشي ٤٧٢/٥ - ٤٧٣ ، الإنصاف ٣٠٥/٧ - ٣٠٦ ، المبدع
 ١١٩/٦ - ١٢١ .

(٢) صاحب أبي حنيفة . وراجع المبسوط ١٨٠/٢٩ - ١٨١ .

(٣) وهى قوله تعالى : ﴿ ... فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ... ﴾ سورة النساء من الآية : ١١ .

(٤) المغنى ٦٩/٩ .

(٥) ساقطة من « ج » .

مع الأم أخذ مثلى ماتأخذه لأنها لاتزاد عن الثلث ، والأخوة لاينقصون الأم عن السدس ، فوجب ألاينقصوا الجد عن ضعفه^(١) .

بيان أحوال الجد مع الأخوة ومع ذوى الفروض :

(وله) أى الجد (مع ذى فرض) اجتمع معه ، ومع الأخوة لغير أم (بعده) أى بعد أخذ ذى الفرض من أحد الزوجين ، أو البنت ، أو بنت الابن فأكثر ، أو الأم أو الجدة ، فرضه (**الأحظُّ : من مقاسمةٍ**) لمن معه من الأخوة والأخوات (**كأخٍ**) منهم (أو) أخذ (**ثلث الباقي**) ، من المال بعد الفرض (أو) أخذ (**سدسُ جميع المال**) ولاينقص عنه ، لأنه لاينقص عنه مع الولد فمع غيره أولى ، وأما ثلث الباقي إذا كان أحظ فلأن له الثلث مع عدم الفروض ، فما أُخذ من الفروض كأنه ذهب من المال فصار ثلث الباقي بمنزلة ثلث جميع المال ، وأما المقاسمة فهي له مع عدم الفرض ، فكذا مع وجوده ، ومتى زاد الأخوة عن اثنين ، أو من يعدلهم من الإناث فلاحظ له فى المقاسمة ، ومتى نقصوا عن ذلك ، فلاحظ له فى ثلث الباقي ، ومتى زادت الفروض عن النصف فلاحظ له فى ثلث مابقى ، وإن نقصت عن النصف ، فلاحظ له فى السدس ، وإذا كان الفرض النصف فقط استوى ثلث الباقي والسدس (**فزوجةٌ وجدٌ وأخت :**) لأبوين أو لأب (**من أربعة**) للزوجة الربع والباقي للجد والأخت أثلاثاً له سهمان^(٢) ولها سهم (**وتسمى**) هذه المسألة (**مربعة الجماعة**) أى الصحابة ، أو العلماء، لإجماعهم على أنها من أربعة ، وإن اختلفوا فى كيفية القسمة (**فإن لم يبقَ**) بعد ذوى الفروض (**غير السدس :**) كبنيتين وأم وجد وإخوة للبنيتين الثلثان أربعة ، وللأم السدس وبقي سدس (**أخذه ،**) الجد (**وسقط ولدُ الأبوين أو الأب**) ذكراً كان أو

(١) معونة أولى النهى ٣٩٨/٦ - ٤٠٠ ، كشف القناع ٤/٤٠٨ .

(٢) فى ج « لها سهمان ، وله سهم » .

أنثى ، واحداً أو أكثر ، وإن بقي دون السدس ، كزوج وبنيتين وجد وأخ فأكثر أعيل للجد بباقي السدس ، وإن عالت بدونه ، كزوج وأم وبنيتين وجد وأخ فأكثر زيد في العول فتعول خمسة عشر ، للزوج ثلاثة ، وللأم اثنان وللبنيتين ثمانية ، وللجد اثنان ، وسقط الأخ فأكثر .

(إلافى) المسألة المسماة بـ (الإكْدَرِيَّةُ ، وهى : زوج ، وأم ، وأخت) لغير أم (وجد ،) سميت بذلك لتكديرها أصول زيد ، حيث أعالها ولاعول [عنده]^(١) فى مسائل الجد والأخوة غيرها ، وفرض للأخت مع الجد ، ولم يفرض لأخت مع جد ابتداء فى غيرها وجمع سهامه ، وسهامها فقسمها بينهما ، ولانظير لذلك ، أو لتكدير زيد على الأخت نصيبها باعطائها النصف واسترجاعه بعضه (للزوج نصف ، وللأم ثلث ، وللجد سدس وللأخت نصف) فعالت إلى تسعة ، ولم تحجب الأم عن الثلث ؛ لأن الله تعالى إنما حجبها عنه بالولد ، والإخوة ، وليس هنا ولد ولا إخوة (ثم يُقسمُ نصيب الأخت والجد) وذلك (أربعة من تسعة بينهما ،) أى الجد والأخت (على ثلاثة ،) لأنها إنما تستحق معه بحكم المقاسمة ، وإنما أعيل لها ؛ لئلا تسقط ، وليس فى الفريضة من يسقطها ولم يعصبها الجد ابتداء ؛ لأنه ليس بعصبة مع هؤلاء بل يفرض له ، ولو كان مكانها أخ لسقط لأنه عصبة بنفسه ، والأربعة لاتنقسم على الثلاثة وتباينها ، فاضرب الثلاثة فى المسألة بعولها تسعة (فتصح من سبعة وعشرين : للزوج تسعة) وهى ثلث المال : (وللأم ستة ،) وهى ثلث الباقي (وللجد ثمانية) وهى [ثلثا]^(٢) الباقي بعد الزوج والأم والأخت (وللأخت أربعة) وهى ثلث باقي الباقي ، فلذلك يعايبها فيقال : أربعة ورثوا مال ميت أخذ أحدهم ثلثه ، والثاني ثلث مابقي ،

(١) ساقطة من « أ » و « ب » .

(٢) ساقطة من « أ » و « ج » .

وأخ لأب ، فللجد منه الثلث (ثم أخذ) الأخ لأبوين (قِسْمَة) أي ماسمى لأخيه ؛ لأنه أقوى تعصياً منه ، فلا يرث معه شيئاً كما لو انفرد عن الجد فإن استغنى عن المعادة [كجد وأخوين لأبوين وأخ فأكثر لأب ، فلا معادة]^(١) ؛ لأنه لافائدة فيها .

(وتأخذ أنثى) أي أخت (لأبوين) مع جد وولد أب فأكثر ذكراً أو أنثى (تمام فرضها) أي [إلى]^(٢) النصف ، لأنه لا يمكن أن تزداد عليه مع عصبه ، ويأخذ الجد الأحظ له على ماتقدم (والبقية) بعدما يأخذانه (لولد الأب) واحداً كان أو أكثر .

(ولا يتفق هذا) أي بقاء شئ لولد الأب بعد^(٣) الجد والأخت لأبوين .

(في مسألة فيها فرض غير السدس) لأنه لا فرض في مسائل المعادة إلا السدس أو الربع ، أو النصف ، ومع الربع متى كانت المقاسمة أحظ له بقى للأخوة دون النصف فهو للأخت لأبوين ، وإلا وجب أن يكون الربع للجد ، لأنه ثلث الباقي ، ولا يجوز أن ينقص عنه فيبقى للأخوة النصف فتأخذ الأخت لأبوين وكذا بالأولى إذا كان الفرض النصف ، وإذا لم يكن في مسائل المعادة فرض لم يفضل عن أخت لأبوين مع ولد أب وجد أكثر من السدس ، لأن أدنى مال للجد إذاً الثلث ، وللأخت النصف يبقى سدس ، وقد لا يبقى شئ .

(فجذ وأخت لأبوين وأخت لأب :) المسألة (من أربعة ، له) أي الجد (سهران ،) [لأن المقاسمة]^(٤) هنا أحظ له (ولكل أخت سهم) لأنها كأخ (ثم تأخذ) الأخت (التي لأبوين ماسمى للتي لأب) تستكمل به فرضها وهو النصف ،

(١) ما بين المعكوفين ساقط من « ج » .

(٢) ساقطة من « ج » .

(٣) في ج « مع » .

(٤) ساقطة من « ب » وفي ج « لأن المقاسمة له هنا أحظ » .

كما لو كانتا مع بنت وأخذت البنت النصف ، فالباقي للأخت لأبوين دون التي لأب ، وترجع مسألة المتن بالإختصار إلى اثنين (وإن كان معهم) أى الجدة والأخت لأبوين والأخت لأب (أخ لأب :) استوى للجدة المقاسمة والثلث ، لأن الأخوة مثلاًه .

(فللجد ثلث) فرضاً أو مقاسمة (وللأخت لأبوين نصف ، يبقى لهما) أى للأخت والأخ لأب (سدس على) عدد رؤوسهم (ثلاثة) لا يصح أى لا ينقسم ويباين ، فاضرب الثلاثة فى أصل المسألة ستة (فتصح من ثمانية عشر) للجد ستة وللأخت لأبوين تسعة وللأخ لأب سهمان ، ولأخته سهم ، وكذا لو كان بدل الأخ اختان لأب .

الكلام على مختصرة زيد :

(و) إن كان (معهم) أى مع الجد والأخت لأبوين والأخ والأخت لأب (أم :) أوجدة كان (لها سدس) ثلاثة من ثمانية عشر (وللجد ثلث الباقي ،) خمسة (ولـ) لأخت (التي لأبوين نصف .) تسعة (والباقي) سهم (لهما .) أى للأخ والأخت للأب على ثلاثة لا يصح (و) اضرب ثلاثة فى ثمانية عشر (تصح من أربعة وخمسين .)

للأم تسعة ، وللجد خمسة عشر ، وللشقيقة سبعة وعشرون وللأخ للأب سهمان ولأخته سهم ، هذا إن اعتبرت للجد فيها ثلث الباقي ، فإن اعتبرت له المقاسمة فأصلها ستة عدد رؤوسهم ، للأم واحد يبقى خمسة للجد والأخوة على ستة تباينها فاضرب الستة فى أصل المسألة تبلغ ستة وثلاثين ، للأم سدسها ستة ، وللجد عشرة ، وللأخت لأبوين ثمانية عشر يبقى سهمان ، للأخ والأخت لأب على ثلاثة تباينها ، فاضرب ثلاثة فى ستة وثلاثين تبلغ مائة وثمانية وتقسّمها للأم ثمانية عشر ، وللجد ثلاثون وللأخت لأبوين أربعة وخمسون وللأخ للأب أربعة ، ولأخته سهمان ، والأنصباء كلها متوافقه بالنصف ، فترد المسألة لنصفها ، ونصيب كل وارث لنصفه فترجع لما سبق (و) لذلك (تُسمّى : مختصرة زيد) ابن ثابت رضى الله عنه .

الكلام على تسعينية زيد :

(و) إن كان (معهم أخ آخر) بأن كان الورثة أماً أو جدة وجداً لأبوين وأخوين ، وأختاً لأب ، صحت (من تسعين .) لأن للأم أو الجدة سدساً وهو ثلاثة من ثمانية عشر ، وللجد ثلث الباقي خمسة ، وللشقيقة النصف تسعة ، يبقى لأولاد الأب واحد على خمسة لا يصح ، فاضرب خمسة في ثمانية عشر يبلغ ماذكر ، للأم أو الجدة خمسة عشر ، وللجد خمسة وعشرون ، وللأخت لأبوين خمسة وأربعون ولأولاد الأب خمسة لأنشاهم واحد ولكل ذكر اثنان . (وتسمى : تسعينية زيد ،) لأنه صححها مما ذكر .

الكلام على عشرية زيد :

(وجد ، وأخت لأبوين ، وأخ لأب ،) أصلها عدد رؤوسهم خمسة للجد سهمان ، وللأخت النصف سهمان ونصف ، والباقي للأخ فتتكسر على النصف ، فاضرب مخرجه اثنين في خمسة فتصح من عشرة ، للجد أربعة ، وللشقيقة خمسة ، وللأخ واحد .

و (تُسمى : عشرية زيد) وإن كان بدل الأخ أختين لأب فهي عشرينية زيد .

فللجد ثمانية ، وللشقيقة عشرة ، ولكل أخت واحد^(١) .

(١) معونة أولى النهى ٤٠٧/٦ - ٤١٣ ، وكشاف القناع ٤١١/٤ - ٤١٤ .

ميراث الأم

(فصل : وللأم أربعة أحوال :)

ثلاثة يختلف فيها ميراث الأم باختلافها ، وأما الرابع فعلى المذهب إنما يظهر تأثيره فى عصبتها : -

(فمع ولد أو ولد ابن) وإن نزل لها سدس ، لقوله تعالى : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ ^(١) وولد الولد يصدق عليه ولد حقيقة أو مجازاً (أو) أى ومع (اثنين من الأخوة والأخوات) والخنائى منهم (كاملى الحرية - لها) أى الأم (سدس) لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ ^(٢) .

وقال ابن عباس لعثمان : « ليس الأخوان إخوة فى لسان قومك . فلم تحجب بهما الأم ؟ فقال : لا أستطيع أن أرد شيئاً كان قبلى ومضى فى البلدان وتوارث الناس به » ^(٣) وهذا من عثمان يدل على اجتماع الناس على ذلك قبل مخالفة ابن عباس . قال الزمخشري : لفظ « الأخوة » هنا يتناول الأخوين ، لأن المقصود الجمعية المطلقة من غير كمية ^(٤) .

وأشار إلى الحال الثانى بقوله (و) للأم (مع عدمهم :) أى الولد وولد الابن ، واثنين من الأخوة والأخوات (ثلث) بلا خلاف نعلمه ، قاله فى المغنى ^(٥) : لقوله

(١) ٤ - سورة النساء من الآية : ١١ .

(٢) ٤ - سورة النساء من الآية : ١١ .

(٣) المستدرک مع التلخیص ٣٣٥/٤ كتاب الفرائض ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي ، سنن البيهقي ٢٢٧/٦ كتاب الفرائض - باب فرض الأم .

(٤) الكشف ٤٨٣/١ .

(٥) ابن قدامة ١٨/٩ .

لأنه عصبه أمه ، فإن كان معهما مولى أم فلاشئ له ؛ لأن الولاء لا يورث به مع عصبه النسب فإن لم يكن لأمه عصبه إلا مولاهما كان الباقي له (و) إن كان (معهما) أى الأم والخال (أخ لأم :) أخذت الأم الثلث و (له) أى الأخ لأم الباقي كله (السدس فرضاً والباقي تعصياً ، دون الخال) لأن ابنها أقرب من أخيها فيقدم عليه ، وكذا لا شئ للخال مع ابن أخ لأم وإن نزل ، ولا مع أبى أم ، وإن اجتمع مع أم جدها وأخوها فالباقي بعد فرضها بينهما نصفين ، وإن لم يخلف إلا أخاً لأم فالكل له ، أو خلف^(١) خالة وخالاً ومولى أم ، فالكل للخال ؛ لأنه عصبه من [ذوى]^(٢) النسب ، والخاله من ذوى الأرحام ، والمولى مؤخر عن عصبه النسب (ويرث) منه (أخوة لأمه مع بنته) مابقي لأنه عصبه و (لا) ترث منه (أخته لأمه) مع بنته لأنها تحجبها ، فلومات عن بنته وعن أخيه وأخته لأمه فللبنت النصف ، والباقي للأخ وحده ، فإن لم تكن بنت فلهما الثلث فرضاً والباقي للأخ ، ومنه تعلم أن المراد بعصبه الأم العصبه بالنفس لا بالغير ، وإن خلف أختاً وابن أخ فلأخته السدس ولابن أخيه الباقي ، وإن خلف بنتاً وبنت ابن ومولى أمه ، فالباقي له بعد فرضهما ، ومعهما أم لها السدس والباقي لمولاهما .

وإن خلف زوجة وجدة وأختين وابن أخ ، فللزوجة الربع ، وللجدة السدس ، وللأختين الثلث ، والباقي لابن الأخ ، وأن خلف بنتاً وأباً أم وابن أخ ، وبنت أخ فالباقي بعد فرض البنت لابن الأخ وحده ؛ لأنه أقوى عصبه . وإلا يخلف إلا إذا رحم ، فكغيره من ذوى الأرحام على ما يأتي .

(وإن مات ابن ابن ملاعنة ، وخلف أمه وجدته أم أبيه ، فالكل لأمه فرضاً ورداً) لأنه لا عصبه معها ، والجدة محجوبة بالأم . وإن خلف جدتيه فالمال بينهما فرضاً

(١) فى أ « أو لم يخلف » .

(٢) ساقطة من « أ » .

ورداً وإن خلف أم أمه ، وخال أبيه ، فلأم أمه السدس والباقي لخال أبيه ؛ لأنه عصبه أبيه .

وإن خلف خالاً وعماً ، وخال أب ، وأبا أم أب ، فالكل للعم ؛ لأنه ابن الملاعنة .
فإن لم يكن عم فهو لأبي أم الأب ، لأنه أبوها ، فإن لم يكن فهو لخال الأب ؛
لأنه أخوها ، فإن لم يكن فللخال ؛ لأنه ذو رحم الميت .

وإن مات ابن ابن [ابن] ^(١) ملاعنة عن عمه وعم أبيه فالمال كله لعمه ، لأنه أقرب عصبته ، وإن خلف خاله وخال أبيه وخال جده فالمال كله لخال جده أخى الملاعنة ، لأنه عصبه أبي أبيه ، فإن لم يكن له خال جد ، فالمال لخاله ، لأنه بمنزلة أمه دون خال أبيه ، لأنه بمنزلة جدته ، والأم تحجب الجدة ^(٢) .

(١) ساقطة من « أ » .

(٢) راجع فى هذا الفصل : معونة أولى النهى ٤١٥/٦ - ٤٣٠ ، كشف القناع ٤١٥/٤ - ٤١٨ .

القربات ولذلك بين الله تعالى فروض الورثة ولم يذكر الجدات ، فإذا بعدن زدن ضعفاً فيكون من عداهن من ذوى الأرحام فذلك قال الأصحاب (بأنفسهما) لأن ذوى الأرحام يرثون بالتنزيل كما يأتي^(١) .

(و) الجدات (المتحاذيات :) أى المتساويات فى الدرجة (أمٌ ، أمٌ أمٌ ، وأمٌ أمٌ أبٍ ، وأمٌ أبى أبٍ) وكذا أم أم أم أم ، وأم أم أم أب ، وأم أم ، أبى أب .

وإذا أردت تنزيل الجدات ، فللميت فى الدرجة الأولى جدتان أم أبيه ، وأم أمه وفى الثانية أربع ، لأن لكل واحد من أبويه جدتين فهما أربع بالنسبة إليه ، وفى الثالثة ثمان ، لأن لكل واحد من أبويه أربعاً على هذا الوجه ، فيكون لولدهما ثمان ، وعلى هذا كلما علون درجة يضاعف عددهن ، ولا يرث منهن إلا ثلاث .

(ول) جدة (ذات قرابتين مع) جدة (ذات قرابة :) واحدة (ثلثا السدس ، وللأخرى :) ذات القرابة الواحدة (ثلثه) أى السدس ، لأن ذات القرابتين شخص ذو قرابتين يرث بكل واحدة منهما منفردة لا يرجح بهما على غيره ، فوجب أن ترث بكل من القرابتين كابن عم هو أخ لأم أو زوج ، بخلاف الأخ من الأبوين فإنه رجح بقرابته على الأخ من الأب ، ولا يجمع بين الترجيح بالقرابة الزائدة ، والتوريث بها ، فإذا وجد أحدهما أنتفى الآخر ، ولا ينبغي أن يخل بهما جميعاً ، وهنا قد انتفى الترجيح فيثبت التوريث (فلو تزوج بنت عمته :) فأتت بولد (فجدته :) أى المتزوج لأبيه بالنسبة إلى الولد الذى ولد بينهما (أمٌ أمٌ أمٌ ولدتهما ، وأمٌ أبى أبيه) فترث معهما أم أم أبيه ثلث السدس (و) إن تزوج (بنت خالته فجدته :) أم أمه بالنسبة إلى ولد تأتى به بنت خالته منه (أمٌ أمٌ أمٌ ، وأمٌ أمٌ أبٍ) فترث أم أبى أبيه معها ثلث السدس (ولا يمكن أن ترث جدة) تدلى (بجهة ، مع) جدة (ذات ثلاث) جهات ؛ لأنه لو

تزوج هذا الولد بنت خالته ، فأتت منه بولد ، فهي بالنسبة إليه ، أم أم أم أم ، وأم أم أم
أب ، وأم أم أبي أب ، ولاترت معها جدة غيرها ؛ لأننا لانورث أكثر من ثلاث
جدات^(١) .

(١) معونة أولى النهى ٤٣١/٦ - ٤٤٠ ، كشف القناع ٤١٩/٤ - ٤٢٠ .

ولا يعصب بنت الابن فأكثر من أولاد الابن أنزل منها إذا كان لها شيء في الثلثين أو السدس كما يعلم مما يأتي^(١). بخلاف ماتوهمه عبارته في شرحه هنا في مواضع^(٢).

(وتعول المسألة به) أي السدس بنت الابن مع بنت الصلب، أو يزداد في عولها. كزوج وأبوين وبنت وبنت ابن، فالمسألة من اثني عشر، وتعول مع عدم بنت الابن إلى ثلاثة عشر، ومع بنت الابن إلى خمسة عشر، للزوج ثلاثة ولكل من الأبوين سهمان وللبنات ستة، ولبنات الابن سهمان، وفي كون العول به وحده تسمخ وإلا فلا يتعين كون العول به، فإن عصبت بنت الابن إذاً بأخيها، أو ابن عم في درجتها فهو الأخ، أو القريب المشؤوم؛ لأنه ضررها بتعصبيه لها ولم ينتفع (وكذا بنت ابن ابن) فلها السدس (مع بنت ابن) ولا معصب (وعلى هذا) القياس، فبنت ابن ابن وبنت ابن ابن ابن للعليا النصف، وللسفلى السدس تكملة الثلثين، وإن ترك بنتاً وبنت ابن، وأبوين فللبنات النصف، ولبنات الابن السدس تكملة الثلثين، لأبويه لكل منهما السدس، (وكذا أخت فأكثر لأب مع أخت لأبوين) واحدة فللتى لأبوين النصف، وللتى لأب السدس تكملة الثلثين قياساً على بنت الابن مع بنت الصلب، وتعول المسألة بسدسها فأمها القائلة مع زوج وأخت لأبوين: إن ألد ذكراً أو ذكريين أو بنتاً مع ذكر أو ذكريين، لم يرث واحداً منهم شيئاً. وإن ألد أنثى أو أنثيين أو ثلاثاً ورثن (فإن أخذ الثلثين بنات صلب) بأن كن اثنتين فأكثر، (أو) أخذ الثلثين (بنات ابن) كذلك (أو) أخذ الثلثين (هما) أي بنت صلب واحدة، وبنت ابن فأكثر (سقط من دونهن) من بنات ابن الابن فأنزل، لمفهوم حديث ابن مسعود^(٣)، تكملة الثلثين، (إن لم يعصبهن) أي بنات الابن، وبنات ابن الابن اللاتى لا فرض لهن (ذكر

(١) ص: ٣٣٤.

(٢) معونة أولى النهى ٤٤٥/٦ - ٤٤٦.

(٣) سبق تخريجه ص: ٢٩٨.

(يَازَاهِنُ) أي بنات الابن ، أو بنات ابن الابن (أو) ذكر (أنزلُ) منهن (من بنى الابن) سواء كمل الثلثان لمن فى درجة واحدة أو للعليا والتى تليها ، وكذلك من نزلت درجته مع من هو أعلى منه (وله) أى الذكر المُعصب (مثلاً ما) لـ (لأنثى .) من المعصبات به (ولا يعصّبُ) ابن ابن فأكثر وإن نزل (ذات فرضِ أعلى) منه ؛ لأن فيه إضراراً بذات الفرض بل له ما فضل (ولا) يعصب (من هى أنزل) منه بل يحجبها لثلاثا تشاركه والأبعد لا يشارك الأقرب ، فلو خلف خمس بنات ابن بعضهن أنزل من بعض لا ذكر معهن ، وأخاً ، فللعليا النصف وللتى تليها السدس ، وسقط سائرهن والباقى للأخ ، وإن كان مع العليا أخوها أو ابن عمها فالمال بينهما على ثلاثة ، وسقط سائرهن وإن كان مع الثالثة أخوها أو ابن عمها فللعليا النصف والباقى بينه وبين الثانية على ثلاثة ، وإن كان مع الثانية فللعليا النصف وللتى تليها السدس والباقى بينه وبين الثالثة على ثلاثة ، وإن كان مع الرابعة على أربعة ، وإن كان مع الخامسة فالباقى بعد فرض الأولى ، والثانية بينه وبين الثالثة والرابعة والخامسة على خمسة وتصح من ثلاثين ، وكذا إن كان أنزل من الخامسة (وكذا أخوات لأب مع أخوات لأبوين ؛) فتسقط الأخت فأكثر لأب بأختين لأبوين إذا لم تعصب الأخت لأب ، فإن عصبتها أخوها فالباقى لهم للذكر مثل حظ الأنثيين (إلا أنه لا يعصّبهن إلا أخوهن ؛) لأن ابن الأخ لا يعصب من فى درجته من الإناث فمن هى أعلى منه أولى (وله) أى الأخ لأب مع الأخت لأب فأكثر (مثلاً ما لأنثى) من الأخوات لأب (وأختُ فأكثرُ) لأبوين أو لأب (مع بنت أوبنت ابن فأكثر ، عصبه) لا فرض لهن معها بل (يرثنَ ما فضل ، كالإخوة) لقوله تعالى : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ ^(١) الآية ، فشرط فى الفرض عدم الولد ، فمتى وجد الولد فلا فرض لهن ، إلا أن للأخوات قوة

بولادة الأب لهن ، و [لا] ^(١) مسقط لهن فكان أدنى حالاتهن مع البنات أو بنات الابن التعصيب ولحديث ابن مسعود السابق ^(٢) في بنت وبنت ابن وأخت حيث جعل للأخت ما بقي .

(ولو واحد ولو أنثى من ولد الأم ؛ سدس ، ولاتنين فأكثر :) منهم (ثلث بالسوية) لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ ^(٣) . وأجمعوا ^(٤) على أن المراد بالأخ والأخت هنا ولد الأم ، وقرأ ^(٥) ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص : وله أخ أو أخت من أم ^(٦) .

(١) ساقطة من « ج » .

(٢) سبق تخريجه ص : ٢٩٨ .

(٣) ٤ - سورة النساء من الآية : ١٢ .

(٤) الإجماع لابن المنذر ص : ١٣٠ مسألة (٢٩٥) .

(٥) سنن البيهقي ٢٣١/٦ - كتاب الفرائض - باب فرض الأخوة والأخوات للأم عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، وحكاه الزمخشري في الكشاف ٤٨٦/١ عنه وعن أبي بن كعب رضي الله عنه ، وقال ابن حجر في التلخيص ١٠٠/٣ « وحكاه الزمخشري عن سعد وأبي بن كعب ولم أره عن ابن مسعود » .

(٦) راجع في هذا الفصل : معونة أولى النهي ٤٤١/٦ - ٤٥٦ ، كشاف القناع ٤٢١/٤ - ٤٢٣ .

(فصل : فى الحجب)

تعريفه لغة :

وهو لغة : المنع مأخوذ من الحجاب ومنه الحاجب ، لأنه يمنع من أراد الدخول^(١) ،
والحجب^(٢) ضربان :

حجب نقصان : كحجب الزوج من النصف إلى الربع ، أو الزوجة من الربع إلى
الثلث ، ونحوه مما تقدم^(٣) .
وحجب حرمان : وهو نوعان : -

أحدهما بالموانع الآتية ، والثاني حجب بالشخص ، وهو المشار إليه هنا [بقوله]^(٤)
(يسقط كلُّ جدٍّ بأبٍ) حكاه ابن المنذر إجماع من يحفظ عنه من الصحابة ومن
بعدهم^(٥) .

(و) يسقط كل (جدُّ وابن أبعدُ بأقرب) منه فيسقط أبو أبى أب ، بأبى أب ،
وابن ابن ابن بابن ابن وهكذا .

(و) تسقط (كلُّ جدة) من قبل الأم أو الأب (بأمٍّ) لأن الجدات يرثن
بالولادة ، فالأم أولى منهن لمباشرتها الولادة (و) يسقط (ولدُ الأبوين) ذكراً كان أو
أنثى (بثلاثة :) وهم (الابن ، وابنه ،) وإن نزل (والأب) حكاه ابن المنذر

(١) لسان العرب ٢٩٨/١ مادة (حجب) .

(٢) الحجب شرعاً : هو المنع من الإرث بالكلية ، أو من أوفر الحظين ، كشاف القناع ٤/٢٣ ،
ويسمى الأول حجب حرمان ، والثاني حجب نقصان .

(٣) ص : ٣٠٠ .

(٤) ساقطة من « أ » .

(٥) الإجماع ص : ١٣٢ مسألة (٣١١) .

الثالث (الأب ، و) الرابع (الجد وإن علا) لأنه تعالى شرط فى إرث الأخوة لأم الكلالة ، وهى فى قول الجمهور : من لم يخلف ولداً ولا والدًا ، والولد يشمل الذكر والأنثى ، وولد الابن كذلك ، والوالد يشمل الأب والجد .

بيان أن من لا يرث لا يحجب :

(ومن لا يرث :) لمانع (لا يحجب) نصاً^(١) حرماناً ولانقصاناً روى عن عمر وعلي^(٢) والمحجوب بالشخص يحجب نقصاناً كالإخوة يحجبون الأم من الثلث إلى السدس وإن كانوا محجوبين بالأب ، وكل من أدلى بواسطة حجبه تلك الوسطة إلا ولد الأم لا يحجبون بها ، بل يحجبونها من الثلث إلى السدس ، وإلا أم الأب وأم الجد معهما وتقدم^(٣) ، والأبوان ، والولدان ، والزوجان لا يحجبون حرماناً بالشخص^(٤) .

(١) الفروع ١١/٥ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٢٧٠/١١ رقم (١١١٩٣ - ١١١٩٤ - ١١١٩٥) كتاب الفرائض ، فى المملوك وأهل الكتاب من قال لا يحجبون ولا يرثون ، مصنف عبدالرزاق ٢٧٩/١٠ - ٢٨٠ رقم (١٩١٠٤ - ١٩١٠٣) كتاب الفرائض ، باب من لا يحجب ، سنن سعيد بن منصور ٤٣/١ - ٤٥ رقم (١٤٨ - ١٣٨) سنن البيهقي ٢٢٣/٦ ، كتاب الفرائض - باب لا يحجب من لا يرث من هؤلاء .

(٣) ص : ٣١٨ .

(٤) راجع فى هذا الفصل : معونة أولى النهى ٤٥٦/٦ - ٤٦٠ ، كشف القناع ٤٢٣/٤ - ٤٢٤ .

لأبوين ف) أخ (لأب) لتساويهما فى قرابة الأب ، وترجح الشقيق بقرابة الأم (فابن أخ لأبوين ف) ابن أخ (لأب) لأنه يدلى بأبيه (وإن نزلاً) بمحض الذكور ، لأن الأخوة وأبناءهم من ولد الأب (ويسقط البعيد) من بنى الأخوة (بالقريب) منهم كما سبق (فأعمام) لأبوين فأعمام لأب (فأبناءؤهم كذلك ؛) لأنهم من ولد الجد الأدنى ، فولوا أولاد الأب فى القرب ، (فأعمام أب) لأبوين ثم لأب (فأبناءؤهم كذلك) أي يقدم مع استواء الدرجة من الأبوين على مَنْ لأب . (فأعمام جد فأبناءؤهم كذلك :) و (لا يرثُ بنو أبٍ على مع بنى أبٍ أقرب منه) وإن نزلت درجتهم نصاً^(١) . لحديث ابن عباس مرفوعاً : « أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا بَقِيَ فَلأولى رَجُلٍ ذَكَرَ » متفق عليه^(٢) وفى لفظ « ما أبقت الفروض » . وأولى هنا بمعنى أقرب لـ بمعنى أحق ، وإلا لزم الإبهام والجهالة إذ لا يدرى من هو الأحق ، وقوله « ذكر » بين به أنه ليس المراد بالرجل البالغ بل الذكر وإن كان صغيراً (فمن نكح امرأة و) نكح (أبوه ابنتها -) وولد لكل منهما ابن (فابن الأب عمٌ ،) لابن الابن ؛ لأنه أخو أبيه لأبيه .

(وابن الابن خال :) لابن الأب ؛ لأنه أخو أمه لأمها ، فإذا مات ابن الأب وخلف خاله هذا (فيرثه مع عمٍّ له خاله ، دون عمّه) لأن خاله هذا هو ابن أخيه وابن الأخ يحجب العم (ولو خلف الأب فيها) أى الصورة المذكورة (أخاً وابن ابنه) هذا .

(وهو أخو زوجته : ورثه) لأنه ابن ابنه (دون أخيه) فيعاليها ، ويقال أيضاً ورثت زوجة ثمن المال وأخوها باقية ، وإن كان إخوتها من ابنه سبعة ورثته الزوجة وإخوتها سواء ، لها مثل مالكل واحد منهم ، وإن تزوج الأب امرأة وتزوج ابنه ابنتها ،

(١) الفروع ١٢/٥ ، الإنصاف ٣١٣/٧ .

(٢) سبق تخريجه ص : ٢٩٨ .

عباس وأبى موسى^(١) ، لقوله تعالى فى الأخوة لأم : ﴿ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾^(٢) فإذا شرَّك غيرهم معهم لم يأخذوا الثلث .

ولحديث : « ألحقوا الفرائض بأهلها »^(٣) ومن شرَّك لم يلحق الفرائض بأهلها .

قال العنبري^(٤) : القياس ما قال علي ، والإستحسان ما قال عمر .

الكلام على الشَّرِيحِيَّة :

(ولو كان مكانهم) أي الذكور فقط ، أو مع الإناث من ولد الأبوين أو الأب فى المسألة (أخوات لأبوين أو) أخوات (لأب :) من غير ذكر (عالت) المسألة (إلى عشرة ،) لازدحام الفروض ، للزوج النصف ثلاثة ، وللأم السدس واحد ، وللأخوة لأم الثلث اثنان ، وللأخوات لأبوين ، أو لأب ، الثلثان أربعة (وتسمى) هذه المسألة (ذات) أي أم (الفروخ) لكثرة عولها شبهوا أصلها بالأم وعولها بفروخها ، وليس فى الفرائض ما يعول بثلاثه ، سواها وشبهها (و) تسمى (« الشَّرِيحِيَّة ») لحدوثها زمن

(١) مصنف ابن أبى شيبة ٢٥٨/١١ - ٢٥٩ - كتاب الفرائض - من كان لا يشرَّك بين الأخوة والأخوات لأب وأم مع الأخوة للأم فى ثلثهم ويقول هو لهم ، المغنى ٢٤/٩ .

(٢) ٤ - سورة النساء من الآية : ١٢ .

(٣) سبق تخريجه ص : ٢٩٨ .

(٤) هو : عباس بن عبد العظيم بن إسماعيل ، أبو الفضل العنبري . البصري ، سمع من الإمام أحمد ، وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم ، وروى عنه أبو حاتم الرازي ، ومسلم ، وأبوداود ، ومات سنة ست وأربعين ومائتين .

ترجمته فى : طبقات الحنابلة ٢٣٥/١ ، المقصد الأرشد ٢٧٦/٢ ، المنهج الأحمد ١٨٣/٢ .

والنص الوارد فى : المغنى ٢٦/٩ ، معونة أولى النهى ٤٧٩/٦ .

القاضي^(١) شريح وله فيها قصة شهيرة ذكرها في شرحه^(٢) .

(١) هو : شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي ، أبو أمية ، قاض الكوفة ، وهو ممن أسلم في حياة النبي ﷺ وانتقل من اليمن زمن الصديق ، صح أن عمر ولاء قضاء الكوفة فقيلاً : أقام على قضائها ستين سنة ، وقد قضى بالبصرة سنة ، وتوفي سنة ثمان وسبعين ، وقيل : ثمانين ، وعاش مائة وعشر سنين وقيل : مائة وثمان سنين .

ترجمته في : أخبار القضاة لوكيع ١٨٩/٢ - ٤٠٢ ، وفيات الأعيان ٤٦٠/٢ ، سير أعلام النبلاء ١٠٠/٤ .

(٢) معونة أولى النهى ٤٧٥/٦ - ٤٨٠ ، وكشاف القناع ٤٢٩/٤ - ٤٣٠ .

(باب : أصول المسائل)

أى المخارج التى تخرج منها فروضها . والمسائل جمع مسألة مصدر سأل بمعنى مسؤولة^(١) .

(وهى) أى أصول المسائل (سبعة) لأن الفروض القرآنية ستة :

النصف ، والرابع ، والثلث ، والثلثان ، والثلث ، والسادس ، وهى نوع آخر أيضاً .

ومخارجها مفردة خمسة لاتحاد مخرج الثلثين والثلث فالنصف من اثنين ، والثلث والثلثان من ثلاثة ، والرابع من أربعة ، والسادس من ستة ، والثلث من ثمانية والرابع مع الثلث أو الثلثين أو السادس من اثني عشر ، والثلث مع السادس أو الثلثين من أربعة وعشرين ، والنصف مع الثلث أو الثلثين من ستة فصارت سبعة منها (أربعة لاتعول ، وهى مافيهما فرض) واحد^(٢) .

مسألة اليتيمتين :

(أو فرضان من نوع) واحد (فنصفان : كزوج وأخت لأبوين أو) زوج وأخت (لأب) من اثنين مخرج النصف (وتُسميان « اليتيمتين ») تشبيهاً بالدرّة اليتيمة ، لأنهما فرضان متساويان ورث بهما المال كله ، ولا ثالث لهما .

ويسميان أيضاً النصفيتين (أو نصف والبقية : كزوج وأب :) أو أخ لغير أم أو غم أو ابنه كذلك (من اثنين) مخرج النصف للزوج واحد والباقي للعاصب^(٣) (وثلثان) والبقية من ثلاثة كبنتين وأخ لغير أم ، وفى تمثيله فى شرحه^(٤) بننتين وأب

(١) القاموس المحيط ٥٣٧/٣ ، المعجم الوسيط ٤١١/١ مادة (سأل) .

(٢) معونة أولى النهى ٤٨٣/٦ - ٤٨٤ ، كشف القناع ٤٣٠/٤ - ٤٣١ .

(٣) معونة أولى النهى ٤٨٤/٦ ، كشف القناع ٤٣١/٤ .

(٤) معونة أولى النهى ٤٨٤/٦ .

نظر؛ لأن للأب فيها السدس فرضاً والباقي تعصياً لكنها ترجع بالإختصار لثلاثة (أو
ثلاث والبقية ،) من ثلاثة كأبوين (أوهما) أي الثلثان والثلث كأختين لأم وأختين
لغيرهما (من ثلاثة) لاتحاد المخرجين (وربع والبقية ،) كزوج وابن من أربعة مخرج
الربع (أو) ربع (مع نصف :) والبقية كزوج [و] ^(١) بنت وعم (من أربعة)
لدخول مخرج النصف فى مخرج الربع ، وفى تمثيله فى شرحه هنا بزواج وبنت وأب
ماسبق ^(٢) ، (وثن والبقية ،) كزوجة وابن من ثمانية مخرج الثمن (أو) ثمن (مع
نصف :) والبقية كزوجة [و] ^(٣) بنت وعم (من ثمانية :) لدخول مخرج النصف فى
مخرج الثمن .

فهذه الأصول الأربعة لاتزدحم فيها الفروض ، إذ الأربعة والثمانية لاتكون إلا
ناقصة أي فيها عاصب ، والاثنان والثلاثة تارة يكونان كذلك وتارة يكونان عادلتين .
(وثلاثة) أصول وهى الباقية ، (تعول ،) أى يتصور فيها العول ، يقال عال
الشئ إذا زاد ، وغلب . قال فى القاموس : والفريضة عالت فى الحساب أى زادت
وارتفعت ، وعلتها وأعلتها ^(٤) .

(وهى :) أي الأصول الثلاثة التى تعول (مافرضها نوعان فأكثر) كنصف مع
ثلاث أو ثلثين ، وكربع وسدس أو ثلث أو ثلثين وكثمان وثلثين وسدس .

مسألة الإلزام أو المناقضة :

(نصف مع ثلثين:) كزوج واختين لغير أم من ستة وتعول إلى سبعة (أو) نصف مع

(١) ساقطه من « ج » .

(٢) معونة أولى النهى ٤٨٤/٦ .

(٣) ساقطة من « ج » .

(٤) الفيروزآبادي ٥٨٠/٤ مادة (عال) .

(ثلاث) كزوج وأم وعم من ستة (أو) نصف مع (سدس) كزوج وأخ وأم وعم (من ستة) لتباين المخرجين في الأولتين ودخول مخرج النصف في مخرج السدس في الثالثة (وتصح) المسألة من ستة (بلاعول: كزوج وأم، وأخوين وأم) للزوج النصف ثلاثة، وللأم السدس واحد، وللأخوين أم الثلث اثنان (وتسمى: مسألة الإلزام و) مسألة (المنافضة) لأن ابن عباس لا يحجب الأم عن الثلث إلى السدس إلا بثلاثة من الأخوة أو الأخوات، ولا يرى العول ويرد النقص مع ازدحام الفروض على من يصير عصابة في بعض الأحوال بتعصيب ذكر لهن وهن البنات والأخوات لغير أم، فالزم بهذه المسألة، فإن أعطى الأم الثلث لكون الأخوة أقل من الثلاثة، وأعطى ولديها الثلث عالت المسألة وهو لا يراه، وإن أعطاه سدساً فقد ناقض^(١) مذهبه في حجبها بأقل من ثلاثة إخوة، وإن أعطاه ثلثاً وأدخل النقص على ولديها، فقد ناقض مذهبه في إدخال النقص على من لا يصير عصابة بحال^(٢).

(وتعول) الستة (إلى سبعة: كزوج، وأخت لأبوين أو) أخت (لأب، وحدة) أو ولد أم، للزوج النصف وللأخت لغير أم النصف، وللجدة أو ولد الأم السدس وكذا زوج وأختان لأبوين، أو لأب وزوج وأخت لأبوين وأخت لأب أو أم، وكذا أخت لأبوين وأخت لأب وولد أم و أم أو جدة.

مسألة المباهلة :

(و) تعول (إلى ثمانية: كزوج، وأم، وأخت لأبوين أو لأب) للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان، وللأخت النصف ثلاثة (وتسمى: «المباهلة») لقول ابن عباس فيها: «من شاء باهله إن المسائل لاتعول، إن الذي أحصى رمل عالج^(٣) عدداً

(١) في ج «تناقض» .

(٢) معونة أولى النهي ٤٨٥/٦ .

(٣) العالج: ماتراكم من الرمل ودخل بعضه في بعض . المعجم الوسيط ٦٢١/٢ مادة (العالج) .

النصف ستة ، ولولدى الأم الثلث أربعة . (و) تعول (إلى خمسة عشر :) إذا كان مع الربع ثلثان وسدسان أو وثلث (كزوج ، وبنتين وأبوين) للزوج الربع ثلاثة وللبنتين الثلثان ثمانية ، ولكل من الأبوين السدسان اثنان ، وكذا زوجة وأختان لغير أم ، وولد أم .

مسألة أم الأرمال [الدينارية الصغرى] :

(و) تعول (إلى سبعة عشر :) إذا كان مع الربع ثلثان وثلث وسدس (كثلث زوجات ، وجدتين وأربع أخوات لأم ، وثمان أخوات لأبوين) أو لأب للزوجات الربع ثلاثة لكل واحدة واحد ، وللجدتين السدس [اثنان] ^(١) لكل واحد واحد وللأخوات لأم الثلث أربعة لكل واحدة واحد ، وللأخوات الثلثان [ثمانية] ^(٢) لكل واحدة واحد (وتسمى : « أم الأرمال ») وأم الفروج بالجيم لأنوثة الجميع ^(٣) فلو كانت التركة فيها سبعة عشر ديناراً حصل لكل واحدة منهن ديناراً ، وتسمى السبعة عشرية والدينارية الصغرى . وكذا زوجة وأم ، وأختان لها وأختان لغيرها (ولا تعول) الاثنى عشر (إلى أكثر) من سبعة عشر ولا يكون الميث فى العائلة إلى سبعة عشر إلا ذكراً .

المسألة الدينارية :

(وثن مع سدس) كزوجة وأم وابن من أربعة وعشرين ؛ لأن الثمن من ثمانية والسدس من ستة وهما متوافقان بالنصف ، وحاصل ضرب أحدهما فى نصف الآخر أربعة وعشرون (أو) ثمن مع (ثلثين ،) كزوجة وبنتين وعم من أربعة وعشرين لتباين

(١) ساقطة من « أ » و « ب » .

(٢) ساقطة من « أ » .

(٣) معونة أولى النهى ٦/٤٩٠ - ٤٩١ ، وكشاف القناع ٤/٤٣٢ .

مخرج الثمن والثلثين ، (أو) الثمن (معهما :) أي مع الثلثين والسدس كزوجة وبنتى ابن وأم وعم (من أربعة وعشرين) للتوافق بين مخرج السدس والثمن مع دخول مخرج الثلثين فى مخرج السدس ، ولا يجتمع الثمن مع الثلث ، لأن الثمن لا يكون إلا لزوجة مع فرع وارث ، ولا يكون الثلث فى مسألة فيها فرع وارث (وتصح) الأربعة والعشرون (بلاعول : كزوجة ، وبنتين ، وأم ، واثنى عشر أخاً ، وأخت) لغير أم ، للزوجة الثمن ثلاثة ، وللبنتين الثلثان ستة عشر لكل واحدة ثمانية ، وللأم السدس أربعة يبقى للأخوة والأخت واحد على عدد رؤوسهم خمسة وعشرين ، لا ينقسم ولا يوافق فتضرب خمسة وعشرين فى أربعة وعشرين تصح من ستمائة ، للزوجة خمسة وسبعون ، وللبنتين أربعمائة لكل واحدة مائتان ، وللأم مائة ، ويبقى للأخوة خمسة وعشرون ، لكل أخ سهمان وللأخت سهم .

(وتُسَمَّى : « الدِّينَارِيَّة »)^(١) الكبرى لما روي « أن امرأة قالت لعلى : إن أخي من أبي وأمي مات وترك ستمائة دينار وأصابني^(٢) [منه]^(٣) دينار واحد فقال : لعل أخاك خلف من الورثة كذا وكذا ؟ قالت : نعم . قال : قد استوفيت حَقَّك »^(٤) .

(و) تسمى (« الرِّكَابِيَّة ») والشاكية ، لأنه يقال : أن المرأة أخذت بركاب على وشكت إليه عند إرادته الركوب^(٥) .

(١) « وهذه هى الدينارية الكبرى ، وأما الدينارية الصغرى فهى أم الأرامل » معونة أولى النهى ٤٩٣/٦ .

(٢) فى أ « أنابنى » .

(٣) ساقطة من « ج » .

(٤) معونة أولى النهى ٤٩٣/٦ .

(٥) المصدر السابق : الموضع السابق .

المسألة المنبرية :

(وتقول إلى سبعة وعشرين :) فقط إذا كان فيها ثمن وثلثان وسدسان (كزوجة، وبنتين ،) أو بنتى ابن فأكثر (وأبوين .) أو جد وجدة ، للزوجة الثمن ثلاثة ، ولكل من البنتين أو بنتى الابن فأكثر الثلثان ستة عشر ، ولكل من الأبوين أو الجد والجددة السدس أربعة (ولا تقول) الأربعة والعشرون (إلى أكثر) من سبعة وعشرين ولا تكون ، الاثنا عشر ، والأربعة والعشرون عادلتين أبداً ، بل إما ناقصتان أو عائلتان (وتسمى) هذه المسألة (« البخيلة » : لقلة عَوْلها) لأنها لم تعل إلا مرة واحدة (و) تسمى العائلة إلى سبعة وعشرين (« المنبرية » ؛ لأن علياً رضي الله تعالى عنه سئل عنها على المنبر) وهو يخطب^(١) ، ويروى « أن صدر خطبته كان الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعاً ويجزي كل نفس بما تسعى وإليه المآل والرجعى فسئل (فقال : صار ثمنها تسعاً) ومضى فى خطبته أي : قد كان للمرأة قبل العول ثمن وهو ثلاثة من أربعة وعشرين فصار بالعول تسعاً ، وهو ثلاثة من سبعة وعشرين ، وفروض من نوع تعول إلى سبعة فقط ، وهى أم وإخوة لأم وأختان فأكثر لغيرها ، والله أعلم^(٢) .

(١) مصنف عبدالرزاق ٢٥٨/١٠ برقم (١٩٠٣٣) كتاب الفرائض . مصنف ابن أبى شيبة

٢٨٨/١١ برقم (١١٢٤٩) كتاب الفرائض - فى ابنتين وأبوين وامرأة . سنن البيهقي ٢٥٣/٦

كتاب الفرائض - باب العول فى الفرائض .

(٢) معونة أولى النهى ٤٩٣/٦ - ٤٩٤ ، كشف القناع ٤٣٢/٤ - ٤٣٣ .

مال المفلس بقدر ديونهم (إلا زوجاً أو زوجة) فلايرد عليهما نصاً^(١) ، لأنهما لارحم لهما وماروي عن عثمان « أنه رد على زوج » فلعله كان عصبه ، أو ذا رحم ، أو أعطاه من بيت المال لاعلى سبيل الميراث^(٢) .

(فإن رُدَّ على واحد :) بأن لم يترك الميت إلا بنتاً أو بنت ابن أو أمماً أو جدة ونحوهن (أخذ) الواحد (الكل) فرضاً ورداً ، لأن تقدير الفروض^(٣) شرع لمكان المزاحمة ، وقد زال (ويأخذ) الإرث (جماعة من) ذوى الفروض^(٤) (من جنس كبنات) أو بنات ابن أو جدات أو أولاد أم أو أخوات لغيرها (بالسوية) كالعصبه من البنين ونحوهم (وإن اختلف جنسهم :) أي محلهم من الميت ، كبنت وبنت ابن ، أو أم ، أو جدة وليس فيهم أحد الزوجين (فخذ عدد سهامهم) أي المردود عليهم (من أصل ستة ،) لأن الفروض كلها توجد فى الستة إلا الربع والثلث وهما للزوجين ، ولايرد عليهما ، والسهام المأخوذة من أصل مسألتهن كما فى المسألة العائلة (فإن انكسر شيء :) من سهام فريق فأكثر عليه (صححت) المسألة (وضربت) جزء السهم (فى مسألتهن) أي عدد السهام المأخوذة من الستة و (لا) تضرب (فى الستة) كما لاتضرب فى أصل العائلة دون عولها .

وأصول مسائل الرد التى ليس فيها أحد الزوجين أربعة : اثنان وثلاثة وأربعة وخمسة ، (فجدة وأخ لأم :) أو أخت لأم (من اثنين .) لأن لكل منهما السدس واحد من الستة ، فالسدسان اثنان منها ، فيقسم المال بينهما نصفين فرضاً ورداً فإن

(١) الفروع ١٧/٥ ، معونة أولى النهى ٥٠٠/٦ .

(٢) المغنى ٤٩/٩ ، معونة أولى النهى ٥٠٠/٦ ، كشاف القناع ٤٣٣/٤ .

(٣) فى أ « الفرض » .

(٤) فى ج « الفرض » .

كانت الجدات فيها ثلاثة انكسر عليهن سهمهن فتضرب عددهن ثلاثة في اثنين تصح من ستة ، لولد الأم ثلاثة ، وللجدات ثلاثة لكل واحدة سهم (وأم وأخ لأم :) أو أخت لأم (من ثلاثة :) للأم الثلث اثنان من ستة ، ولولدها السدس واحد ، فيقسم المال بينهما أثلاثاً وكذا أم وولداها (وأم وبنت :) أو بنت ابن (من أربعة) للأم السدس واحد ، وللبنت أو بنت الابن النصف ثلاثة فيقسم المال بينهما أرباعاً للأم أربعة ، وللبنت أو بنت الابن ثلاثة أرباعه (وأم وبنتان :) أو بنتا ابن أو أختان لغير أم (من خمسة) للأم السدس وللأخريتان الثلثان أربعة فالمال بينهما على خمسة للأم خمسة ، وللأخريتان أربعة أخماسه (ولا تزيد) مسائل الرد (عليها ،) أي الخمسة (لأنها لو زادت سدساً آخر لَكُمْلَ) المال فلا رد (و) إن كان من يرد عليه (مع زوج أو زوجة :) فإن كان من يرد عليه شخصاً واحداً أخذ الفاضل بعد فرض الزوجية وصحت [من] ^(١) مسألة الزوجية وإن كان اثنين فأكثر فإنه (يُقسَم ما) بقى (بعد فرضه) أي أحد الزوجين (على مسألة الرد ، كوصية مع إرث) فيبدأ بإعطاء أحد الزوجين فرضه والباقي لمن يرد عليه (فإن انقسم :) بلا كسر (كزوج وأخوين لأم ،) لم تحتج لضرب ، وصحتا من مخرج فرض الزوجية ، فللزوجة الربع واحد من أربعة والباقي بين الأم وولديها أثلاثاً ؛ لأن مسألة الرد من ثلاثة كما تقدم ، والباقي ثلاثة ، وكذا زوجة وأم وولد أم (وإلا :) ينقسم الباقي بعد فرض أحد الزوجين على مسألة الرد (ضربت مسألة الرد في مسألة الزوج ،) أو الزوجة لعدم الموافقة إذ الباقي بعد فرض الزوجية ، إمّا واحد من اثنين إن كان الفرض نصفاً والواحد يباين كل عدد وإمّا ثلاثة إن كان ربعاً وهي تباين الاثنين والأربعة والخمسة وإمّا سبعة إن كان ثمناً وهي مباينة لأصول الرد الأربعة فإن احتاجت مسألة الرد لتصحيح وصحتها

(١) ساقطة من « ج » .

فيمكن أن تكون الموافقة بين ماصحت منه ومابقي ، فلاتعارض بين مافى شرحه^(١) أن^(٢) الباقي بعد فرض الزوجية لا يكون إلا مبايناً لمسألة الرد ، وبين مافى الإقناع^(٣) .
 (فما بَلَغَ) حاصل الضرب (انتقلت إليه) وينحصر فى خمسة أصول ، أربعة (فزوجُ وجدّة وأخ لأم ،) مسألة الزوج من اثنين له واحد ويبقى واحد على اثنين مسألة الرد ف (تَضْرِبُ مسألة الرد) وهى : اثنان ، فى مسألة الزوج ، وهى : اثنان ، فتصحُّ من أربعة) ومن له شئ من مسألة الزوجية يأخذه مضروباً فى مسألة الرد ، ومن له شئ من مسألة الرد يأخذه مضروباً فى الفاضل بعد فرض الزوجية ، فللزوج اثنان وللجدة سهم وللأخ لأم سهم (و) إن كان (مكانَ زوج زوجة :) مع جدة وأخ لأم ، فمسألة الزوجة من أربعة والباقي منها بعد فرض الزوجية ثلاثة على مسألة الرد ، اثنين تباينها ف (تَضْرِبُ مسألة الرد) وهى اثنان (فى مسألتها) أى الزوجة وهى أربعة (تكن ثمانية) للزوجة الربع اثنان وللجدة ثلاثة ، وللأخ [لأم]^(٤) كذلك ، ولا يكون الكسر فى هذا الأصل إلا على الجدات .

(و) إن كان (مكان الجدة) مع زوجة وأخ لأم (أخت لأبوين :) فمسألة الرد من أربعة والباقي ثلاثة تباينها فاضرب مسألة الرد أربعة فى مسألة الزوجية أربعة (تكون ستة عشر) للزوجة الربع أربعة ، وللأخت لأبوين تسعة وللأخ لأم ثلاثة (و) إن كان (مع الزوجة بنت وبنت ابن :) فمسألة الزوجية من ثمانية والفاضل منها سبعة تباين مسألة الرد وهى أربعة (يكون) الحاصل (اثنين وثلاثين) للزوجة الثمن أربعة

(١) معونة أولى النهى ٥٠٣/٦ .

(٢) فى أ « إذ » .

(٣) الحجاوي ٩٤/٣ .

(٤) ساقطة من « ب » .

وللبنت أحد وعشرون ولبنت الابن سبعة (و) إن كان (معهن) أى الزوجة والبنت
وبنت الابن (جدة :) فمسألة الرد من خمسة تضربها فى مسألة الزوجة (تصح من
أربعين ،) للزوجة الثمن خمسة ، وللبنت إحدى وعشرون ، ولبنت الابن سبعة ،
وللجدة سبعة (وتصحح) المسألة (مع كسر) أى انكسار سهام فريق أو أكثر عليه
(كما يأتي) فى الباب بعده ، ولك فى عمل مسائل الرد مع أحد الزوجين طريق
أخرى ، وهى طريق مافوق الكسر ، وقد أشار إليها بقوله : (وإن شئت : صحح
مسألة الرد) وحدها ابتداءً (ثم زد عليها لفرض الزوجية للنصف مثلاً ،) أى مثل
مسألة الرد ، لأنها بقية مال ذهب نصفه ، ففى زوج وجدة وأخ لأم مسألة الرد من
اثنين ، فتزيد عليها اثنين للزوج تصير أربعة ومنها تصح (و) زد
(للربع ثلثا ،) لأنها بقية مال ذهب ربعه ، كزوجة وأم وأخ لأم ، مسألة الرد من
ثلاثة فتزيد عليها للزوجة واحداً تصير أربعة ومنها تصح (و) زد (للثمن سبعة ،)
لأنها بقية مال ذهب ثمنه ، ففى زوجة وبنت وبنت ابن وجدة مسألة الرد من خمسة ،
فتزيد عليها للزوجة خمسة أسباع (وابسط) الخمسة وخمسة أسباع (من مخرج
كسر : ليزول) فتضربها فى مخرج السبع يحصل ^(١) أربعون ، ومنها تصح ^(٢) .

(١) فى ج « يخرج » .

(٢) راجع فى هذا الفصل : معونة أولى النهى ٤٩٧/٦ - ٥٠٧ ، وكشاف القناع ٤٣٣/٤ - ٤٣٧ .

(باب : تصحيح المسائل)

أي تحصيل أقل عدد يخرج منه نصيب كل وارث صحيحاً بلا كسر .

ويتوقف على أمرين :

معرفة أصل المسألة وقد تقدم^(١) ، ومعرفة جزء السهم^(٢) . وقد أخذ فيما يعلم به فقال (إذا انكسر سهم فريق) فقط (عليه) فلم ينقسم قسمة صحيحة (ضربت عدده :) أي الفريق (إن باين سهامه ،) كزوج وخمسة أعمام أصل المسألة من اثنين ، للزوج واحد ، يبقى للأعمام واحد ، يباين الخمسة عددهم ، فاضربها في اثنين تصح من عشرة والفريق جماعة اشتركوا في فرض أو ما أبقت الفروض . (أو) ضربت (وفقه) أي عدد الفريق (لها :) أي لسهامه (إن وافقها بنصف ،) كأم وستة أعمام ، أصل المسألة من ثلاثة للأم واحد وللأعمام الباقي اثنان على ستة لاتنقسم وتوافق بالنصف ، فرد الستة لنصفها ثلاثة وأضربها في أصل المسألة تصح من تسعة (أو) وافقها بـ (ثلث ،) كزوجة وستة أعمام ، الباقي للأعمام ثلاثة على ستة توافقها بالثلث فاضرب اثنين في أربعة تصح من ثمانية (أو نحوهما ،) كثمان أو عشر أو [ثلث]^(٣) ثمن أو جزء من أحد عشر (في المسألة) متعلق بضربت (وعوّلها : إن عالت) كزوج وثلاث أخوات لأبوين أولأب ، لهن أربعة على ثلاثة تباينها فاضرب الثلاثة في سبعة تصح من إحدى وعشرين ، للزوج تسعة ولكل أخت أربعة .

(ويصير لواحدهم) أي الذين وقع الإنكسار عليهم مثل (ما كان لجماعتهم ،) عند التباين كما في المثال الأول والأخير ، (أو) يصير لواحدهم (وفقه) أي وفق ما كان لجماعتهم عند التوافق كما في المثال الثاني (و) إذا انكسر سهم (على فريقين

(١) في باب أصول المسائل ص : ٣٣٩ .

(٢) عرفه المؤلف في هذا الباب ص : ٣٣٥ بقوله «أي حظ الواحد من أسهم المسألة بما صحت منه» .

(٣) ساقطة من « ج » .

فأكثر) كثلاثة فرق أو أربعة عليهم ولا يتجاوزها في الفرائض ، فانظر أولاً بين كل فريق وسهامه ، وأثبت المباين بحاله ووفق الموافق ، ثم انظر بين المثبتات بالنسب الأربع^(١) ، وحصل أقل عدد ينقسم عليها فإن تماثلت كزوجة وثلاثة أخوة لأم وثلاثة أعمام (ضربت أحد المتماثلين ،) في المسألة فتضرب هنا ثلاثة في اثني عشر بستة وثلثين ، للزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة ، وللأخوة لأم أربعة في ثلاثة باثني عشر ، لكل واحد أربعة ، وللأعمام خمسة في ثلاثة بخمسة وعشر لكل عم خمسة (أو) ضربت (أكثر) العدد (المتناسبين) إن تناسب العددين (بأن كان الأقل) منهما (جزءاً للأكثر : كنصفه ونحوه .) كثلثه أو نصف ثمنه ، ويقال لهما المتداخلان ، وجزء الشيء كسره الذي إذا سلط عليه أفناه فهو أخص من الكسر ، ففي ثلاثة أخوة لأم وتسعة أعمام نصيب كل من الفريقين مباين لعدده وعدداهما متناسبان فاضرب التسعة في ثلاثة تصح من سبعة وعشرين للأخوة لأم تسعة لكل واحد ثلاثة ، وللأعمام ثمانية عشر لكل عم اثنان ، وكذا إن كان الإنكسار على ثلاث فرق أو أربعة ، وتداخلت فتكتفى . بأكثرها فهو جزء السهم فتضربه في المسألة بعولها إذا عالت فما بلغ فممنه تصح [(أو) ضربت (وفقهما) أي وفق أحد المتماثلين وأكثر المتناسبين للجزء الثالث إن كان في أحدهما ، ثم في المسألة وعولها إن عالت ، فما بلغ فممنه تصح ، فالموافقة بين الثالث وأحد المتماثلين كأربع زوجات ، وثمان وأربعين شقيقة ، وأربع وعشرين أختاً لأم ، أصلها اثني عشر وتعول إلى خمسة عشر فنصيب الزوجات يباينهن ، ونصيب الشقيقات يوافقهن بالثمن ، فردهن إلى وفقهن ستة ، ونصيب الأخوات لأم يوافقهن بالربع فردهن إلى وفقهن ستة ، ويتمثل معك عددان ، ستة ، وستة ، فتكتفى بأحدهما وتضرب وفقه في الأربعة باثني عشر ثم تضربها في المسألة وعولها خمسة عشر بمائة وثمانين ومثال الموافقة بين الثالث وأكثر المتناسبين أربع زوجات

(١) سبق بيانها في كتاب الوصايا ص : ٢٠٣ .

وثلاث شقيقات وستة أعمام ، فنصيب الزوجات والشقيقات والأعمام فنصيب كل
 يباينه تبقيه بحاله فيكون معك عددان متناسبان ثلاثة وستة فتكتفى بالسته ، ثم تضرب
 وفقها في الأربعة وتتم العمل ^(١) (أو) ضربت (بعض المتباين في بعضه إلى آخره) ،
 إن تباينت الأعداد والحاصل في أصل المسألة ، كجدتين ، وخمس بنات ، وثلاثة أعمام ،
 أصل المسألة من ستة للجدتين السدس واحد لا ينقسم عليهما ويباينهما ، وللبنات أربعة
 تباينها والباقي للأعمام واحد يباينهم ، والأعداد الثلاثة أيضاً متباينة فاضرب اثنين في
 خمسة والحاصل في ثلاثة تبلغ ثلاثين ، فهي جزء السهم ، فأضربه في الستة أصل المسألة
 تصح من مائة وثمانين واقسمها لكل جدة خمسة عشر ، ولكل بنت أربعة وعشرون
 ولكل عم عشرة (أو) ضربت (وفق) أحد (المتوافقين :) من الأعداد في كامل
 الآخر والحاصل في وفق الآخر إن وافق (كأربعة وستة وعشرة ،) بأن مات مثلاً عن
 أربع زوجات وثمانية وأربعين اختاً لغير أم وعشرة أعمام ، فأصل المسألة من اثنى عشر
 ربعها للزوجات ثلاثة يباينهن ، وثلاثها للأخوات يوافقهن بالثمن فردهن ^(٢) لسته يبقى
 للأعمام سهم يباينهم ، والمثبتات الثلاث متوافقة ف (تقفُ أيَّها شئت ، ويُسمَّى)
 ماتقفه منها (الموقوف المطلق) ؛ ثم تنظر بينه وبين باقي الأعداد فتسقط المماثل
 والداخل فيه وتبقى المباين ووفق الموافق ، ثم تنظر بين المثبتين فإن تماثلا ضربت أحدهما
 في الموقوف ، وإن تناسبا ضربت أكبرهما ^(٣) فيه ، وإن توافقا ضربت وفق أحدهما
 (في كل الآخر ،) والحاصل في الموقوف ، وإن تباينا ضربت أحدهما في الآخر ثم
 الحاصل في الموقوف ، ففي المثال : إن وقفت العشرة ونظرت بينها وبين الستة ،

(١) ما بين المعكوفين ساقط من « أ » و « ج » من قوله : (أو) ضربت (وفقها) إلى قوله : وتتم العمل .

(٢) في ب « إلى ستة » .

(٣) في ج « أكثرهما » .

[و] ^(١) رددت الستة إلى ثلاثة ، ثم بينها وبين الأربعة فتردها لاثنين ثم تضرب الثلاثة فى الاثنين لتباينهما ، والحاصل وهو ستة فى عشرة من غير نظر لموافقة ، تبلغ ستين فهى جزء السهم تضربها فى أصل المسألة ، وهذه طريقة البصريين ، وأما طريقة الكوفيين فتتظريين مثبتين منها وتحصل أقل عدد ينقسم عليهما كما تقدم ، فما بلغ وافقت بينه وبين ثالث وضربت وفق أحدهما فى الآخر ، وهو المراد بقوله : (ثم وفَّقهما فيما بقي) ثم تنظر بين الحاصل وبين الرابع وهكذا حتى تنتهى وهى أسهل من الأولى ^(٢) .

(وإن كان أحدهما) أى الأعداد الثلاثة (يوافق الآخرين ،) منها (وهما) أى الآخرين (متباينان : كستة وأربعة وتسعة : فتقف الستة فقط ،) أى دون الأربعة والتسعة (ويُسمى :) عدد الستة (« الموقوف المقيّد ») لأنك لو وقفت التسعة ورددت الستة إلى إثنين لدخلا فى الأربعة ولكن لا يختلف العمل من حيث الصحة (واجزأك ضرب أحد المتباينين فى كل الآخر ،) أى الأربعة فى التسعة ، ففي أربع زوجات وتسع أخوات لغير أم ، وستة أعمام : المسألة من اثني عشر ، ونصيب كل من الفرق الثلاثة يباينه ، والأعداد الثلاثة تختلف ، فحصل أقل عدد ينقسم عليها (فما بلغ) وهو ستة وثلاثون فى المثال الأخير ، وكذا ماتقدم فيما قبله (يُسمى : « جزء السهم ») أى حظ الواحد من أسهم المسألة بما صحت منه بمعنى إنك إذا قسمت مصحح المسألة عليها خرج لكل سهم منها ذلك العدد ، لأنه متى قسم الحاصل على أحد المضروبين خرج المضروب الآخر (يُضرب) جزء السهم المذكور (فى المسألة ، وعولها : إن عالت ، فما بلغ) بالضرب (فمنه تصحّ) المسألة وتقدمت أمثلته .

(١) ساقطة من « ج » .

(٢) كشف القناع ٤/٤٤٢ .

(فإذا قسمت ،) أي أردت قسمة مصحح المسألة على الورثة (فمن له شئ منه أصل المسألة :) فهو (مضروب في عدد جزء السهم ؛ فما بلغ :) أي حصل بالضرب (ف) هو (للواحد) إن لم يكن في حيزه غيره (أو) يقسم (على الجماعة) من ذلك الحيز ، إن كانوا أكثر من واحد (ومتى تباین أعداد الرؤوس والسهام :) بأن باين كل فريق سهامه ، وتباينت أعداد الفرق أيضاً (كأربع زوجات ، وثلاث جدات ، وخمس أخوات لأم) وعم (سُميت : « صماء ») وأصل المسألة من اثني عشر ، للزوجات الربع ثلاثة على أربع تباينها ، وللجدات من ذلك السدس اثنان على ثلاثة تباينها ، وللأخوات لأم الثلث أربعة على خمسة تباينها ، فاضرب ثلاثة في أربعة باثني عشر ، والحاصل في خمسة بستين ، فهي جزء السهم ، فاضربها في اثني عشر تصح من سبعمائة وعشرين (ولا تتمشي على قواعدنا « مسألة : الإمتحان » وهي : أربع زوجات ، وخمس جدات ، وسبع بنات ، وتسع أخوات لأبوين أو لأب : لأننا لأنورث أكثر من ثلاث جدات) وتصح عند القائلين بها من ثلاثين ألفاً ومائتين وأربعين ، وجزء سهمها ألف ومائتان وستون فيضرب في أصلها أربعة وعشرين يحصل ماذكر ، يمتحن الطلبة بها بعضهم بعضاً يقال : خلف أربعة أصناف ، وليس صنف منهم يبلغ عدده عشرة ، ومع ذلك صحت من أكثر من ثلاثين ألفاً^(١) .

(١) راجع في هذا الفصل : معونة أولى النهى ٥١٠/٦ - ٥٢٣ ، كشف القناع ٤٤٣/٤ .

(باب : المناسخات)

تعريفها لغة :

جمع مناسخة ، من النسخ . بمعنى الإزالة أو التغيير ، أو الإبطال ، أو النقل ^(١) .

تعريفها اصطلاحاً :

واصطلاحاً : (أن يموتَ ورثةُ ميتٍ أو بعضهم قبلَ قَسْمِ تركته ،) ^(٢) سميت بذلك لزوال حكم الأول ورفعهِ ، أو لأن المال تناسخته الأيدي .
(ولها ثلاثُ صورٍ :) بالإستقراء :

إختصار المناسخات قبل العمل :

إحداها (أن يكون ورثةُ) الميت (الثاني يرثونه كـ) الميت (الأول ، كعصبةٍ) من إخوة وأعمام ونحوهما (لهما) أي للميت الأول والثاني (فَيُقَسَّم) التركة (بين من بقي) من الورثة (ولايُلتفتُ إلى الأول) كما لو مات شخص عن أربعة بنين وأربع بنات ثم مات منهم واحد بعد آخر حتى بقي ، ابن وبنت فاقسم المال بينهما أثلاثاً ولاحتاج لعمل ، ويسمى الإختصار قبل العمل وكذا لو كان الورثة ذوى فرض ، كأن يموت عن أخوات ثم يموت بعضهن عمن بقي فيرثنه بالفرض والرد .

الصورة (الثانية : أن لا ترثَ ورثةُ كلِّ ميتٍ غيره ، كأخوة) مات أبوهم عنهم ثم ماتوا و (خَلَفَ كلٌّ) منهم (بنيه : فاجعل مسائلهم كعددٍ انكسرت عليه سهامه ، وصحح كما ذكر) فى الباب ^(٣) قبله ، فمن مات عن أربعة بنين ثم مات أحدهم عن ابنه والآخر عن ابنيه ، والثالث عن ثلاثة بنين ، والرابع عن أربعة بنين فكل

(١) لسان العرب ٦١/٣ ، المعجم الوسيط ٩١٧/٢ مادة (نَسَخَ) .

(٢) معونة أولى النهى ٥٣٥/٦ ، كشف القناع ٤٤٣/٤ .

(٣) باب تصحيح المسائل ص : ٣٥٢ .

واحد غير الأول لا ترث منه إخوته شيئاً ، ومسألة كل منهم : هي عدد بنيه فالأولى من واحد ، والثانية من اثنين ، والثالثة من ثلاثة ، والرابعة من أربعة ، فحصل أقل عدد ينقسم عليها تجده اثني عشر ، فأضربه في مسألة الأول أربعة تصح من ثمانية وأربعين ، وأضرب لكل واحد منهم واحداً في اثني عشر باثني عشر ، وأعطها لوارثة ، فالابن الأول اثنا عشر ، ولكل واحد من ابني الثاني ستة ، ولكل واحد من بنى الثالث أربعة ، ولكل واحد من بنى الرابع ثلاثة .

الصورة (الثالثة : ماعداهما) أي الصورتين السابقتين ، بأن كان بعضهم يرث بعضاً^(١) ، ولا يرثون الثاني كالأول (فصَحَّحْ) المسألة (الأولى) للميت الأول كأنه لم يمت أحد من ورثته ، واعرف سهم الثاني واعمل له مسألة أخرى وصححها (واقسِمْ سهم الميت الثاني) من الأولى (على مسألتها) أي الثاني أي اعرضه عليها . فإما أن ينقسم ، وإما أن يوافق وإما أن يباين (فإن إنقسم ،) سهمه على مسألتها (صحَّتْ) أي المسألتان (من) العدد الذي صحت منه (الأولى .) وذلك (كرجل خلف زوجته وبنثاً وأخاً) لغير أم (ثم ماتت البنت عن زوج وبنت وعمها) فالأولى من ثمانية ، فللزوجة سهم (فلها) أي للبنت (أربعة ،) وللأخ ثلاثة (ومسألتها) أي البنت (من أربعة ،) مخرج الربع ، للزوج سهم ، ولبنتها سهمان ، وللعمة الباقي سهم ، والأربعة سهام الميتة منقسمة على الأربعة^(٢) مسألتها (فصَحَّتْ) أي المسألتان (من ثمانية) للزوجة الأول سهم ، وللزوج الثانية سهم ، ولبنتها سهمان ، وللأخ من المسألتين أربعة ، ثلاثة من الأولى ، وواحد من الثانية (وإلا :) ينقسم سهم الثاني من الأولى على مسألتها (فإن وافقت سهامه مسألتها) بنحو ثلث أو نصف أو ثمن (ضربت وفق مسألتها) أي الثاني (في) جميع المسألة (الأولى) لتخرج بلا كسر ، فما حصل يسمى

(١) في ج « كالأول وبعضهم لا يرثونه كالثاني » .

(٢) في ج « مسألتها الأربعة » .

الجامعة (ثم) كل (من له شئ من) المسألة (الأولى :) فهو (مضروب فى وفق الثانية ، ومن له شئ من) المسألة (الثانية) فهو (مضروب فى وفق سهام) الميت (الثاني : مثل أن تكون الزوجة أمًا للبنات الميتة) فى المثال المذكور (فتصير مسألتها من اثني عشر) لأنها مخرج النصف والربع والسدس (توافق) مسألتها (سهامها) من الأولى وهي أربعة (بالربع) فـ (تضربُ ربعها) أي الاثني عشر (ثلاثة فى) المسألة (الأولى :) وهي ثمانية (تكن) الجامعة (أربعة وعشرين) للزوجة من الأولى واحد فى وفق الثانية بثلاثة ، ومن الثانية بكونها أما سهمان فى وفق سهام الميتة وهو واحد باثنين يجتمع لها خمسة ، وللأخ من الأولى ثلاثة فى ثلاثة بتسعة ومن الثانية بكونه عمًا ، واحد فى واحد ، فيجتمع له عشرة ، ولزوج الثانية ثلاثة فى واحد بثلاثة ، ولبناتها ستة فى واحد بستة ، ويمتحن العمل بجمع السهام ، فإن ساوى الجامعة صح العمل وإلا فأعده (وإلا) توافق سهام الثاني من الأولى مسألتها بل باينتها (ضربت) المسألة (الثانية فى) المسألة (الأولى ،) فما حصل فهو الجامعة (ثم من له من) المسألة (الأولى شئ : آخذه مضروباً فى) المسألة (الثانية) لأنها جزء سهمها (ومن له) شئ (من) المسألة (الثانية :) آخذه (مضروباً فى سهام الميت الثانى) لأن وراثته إنما يرثون سهامه من الأولى (كأن تُخلفَ البنت) التى مات أبوها عنها وعن زوجة وأخ ثم ماتت (بنتين ،) وزوجاً وأمًا (فإن مسألتها) من اثني عشر و (تعول إلى ثلاثة عشر) للبنتين ثمانية ، وللزوج ثلاثة ، وللأم اثنان وسهام البنت من مسألة أبيها أربعة تباين الثلاثة عشر (تضربُها) أي الثلاثة عشر (فى) المسألة (الأولى :) وهي ثمانية (تكن مائة وأربعة) للزوجة من الأولى واحد فى ثلاثة عشر [بثلاثة عشر،^(١)] ولها من الثانية اثنان مضروبان فى سهام الثانية من الأولى وهي أربعة ، يجتمع

(١) ساقطه من « أ » .

عشر فترّد المسائل إلى ذلك الجزء) الذي حصلت فيه الموافقة وترد (سهام كل وارث إليه) أي الجزء الذي به الموافقة ؛ لأنه أسهل في العمل ، مثاله رجل مات عن زوجة وابن وبنت منها ، ثم ماتت البنت عن أمها وأخيها ، تصح الأولى من أربعة وعشرين ، للزوجة ثلاثة وللابن أربعة عشر ، وللبنت سبعة ومسألتهما من ثلاثة ، تباين السبعة ، فاضرب الثانية في الأولى يحصل اثنان وسبعون ، للزوجة من الأولى ثلاثة في ثلاثة بتسعة ، ولها من الثانية واحد في سبعة بسبعة يكون لها ستة عشر ، وللابن من الأولى أربعة عشر في ثلاثة باثنين وأربعين ، ومن الثانية اثنان في سبعة بأربعة عشر يجتمع له ستة وخمسون ، ويين سهام الزوجة والابن موافقه بالأثمان ، فرد الجامعة إلى ثمنها تسعه ، وسهام الأم إلى ثمنها اثنين ، وسهام الابن إلى ثمنها سبعة (وإذا ماتت بنت من بنتين وأبوين) مات عنهم شخص (قبل القسمة) لتركته وسئل عن حكم إرثهم (سئل) السائل (عن الميت الأول ،) لإختلاف الحال بذكورته وأنوثته (فإن كان) الميت الأول (رجلاً : فالأب جد) أبو أب فيرث (في) المسألة (الثانية ، ويصحان) أي المسألتان (من أربعة وخمسين) لأن الأولى من ستة ، وسهام البنت منها اثنان ، ومسألتهما من ثمانية عشر توافقها بالنصف فاضرب تسعة في ستة يحصل ماذكر ، للبنت الباقية من أبيها وأخيها ثلاثة وعشرون وللأب من ابنه ، وبنت ابنه تسعة عشر ، وللأم منها اثنا عشر (وإلا) يكن الميت في الأولى رجلاً بل كان أنثى (ف) هو (أبو أم ،) في الثانية فلا يرث شيئاً ، وسئل عن الأخت الباقية ، هل هي شقيقة المتوفاة أو لأُمها؟ (ويصحان) أي المسألتان إن كانت الأخت شقيقة (من اثني عشر) لأن الثانية إذا من أربعة ، لأنها أخت شقيقة وجدة فيرد الباقي عليهما ، وتوافق سهام الميتة بالنصف ، فتضرب اثنين في الأولى ، وهي ستة تبلغ ذلك ، للأب من الأولى واحد في اثنين باثنين ، ولاشئ له من الثانية ، وللأم من المسألتين ثلاثة ، وللبنت منهما سبعة وإن كانت أختاً لأم صحت المسألتان من ستة ؛ لأن الثانية من اثنين للرد ، وسهامها من الأولى اثنان ، وهي منقسمة عليهما (وتسمى) هذه المسألة (المأمونية) لأن

المأمون^(١) أمتحن بها يحيى^(٢) بن أكثم - بالشاء المثلثة لما أراد أن يوليه القضاء . فقال له:
الميت الأول ذكراً وأنثى ؟ فعلم أنه قد عرفها^(٣) .

(١) هو عبدالله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور العباسي . الخليفة ، أبو العباس ولد سنة سبعين ومائة ، وبويع بالخلافة سنة ثمان وتسعين ومائة ، وكان من رجال بني العباس حزمًا ، وعزمًا ، ورأيًا ، وعقلًا ، وهيبة ، وحلمًا ، ومحاسنه كثيرة في الجملة ، وتوفى سنة ثمان عشرة ومئتين .

ترجمته في : تاريخ الخلفاء : ٣٠٦ - ٣٣٣ ، النجوم الزاهرة ٢/٢٢٥ ، سير أعلام النبلاء ٢٧٢/١٠ .

(٢) يحيى بن أكثم بن محمد بن قطن ، أبو محمد التميمي ، المروزي ، البغدادي ، قاض القضاء ، ولد في خلافة المهدي ، وكان من أئمة الاجتهاد ، ولاه المأمون قضاء بغداد ، وله تصانيف منها كتاب : « التنبيه » وتوفى سنة اثنتين وأربعين ومئتين .

ترجمته في : التاريخ الكبير ٨/٢٦٣ ، أخبار القضاة لوكيع ٢/١٦١ ، طبقات الحنابلة ١/٤١٠ ، سير أعلام النبلاء ٥/١٢ .

(٣) معونة أولى النهى ٥٤٥/٦ - ٥٤٨ ، كشف القناع ٤/٤٤٦ - ٤٤٨ .

(باب : قسم التركات)

وهى ثمرة علم الفرائض ، وينبنى على الأعداد الأربعة المتناسبة التى نسبة أولها إلى ثانيها كنسبة ثالثها إلى رابعها ، كالثنين والأربعة والثلاثة والستة ، وإذا جهل أحدهما ففى استخراج طرقة :

طرق استخراج العدد المجهول :

الطريق الأول :

أحدها : بالنسبة [وقد ^(١) ذكرها بقوله : (إذا أمكن نسبة سهم كل وارث من المسألة ، بجزء) كخمس أو عشر (فله) أى ذلك الوارث (من التركة ، بنسبته) أى نسبة سهمه إليها ، فلو ماتت امرأة عن مائة دينار وعن زوج وابوين وابنتين ، فالمسألة من خمسة عشر للزوج منها ثلاثة وهى خمس المسألة ، فله خمس التركة عشرون ديناراً ولكل واحد من الأبوين اثنان من الخمسة عشر ، وهما ثلثا خمسها ، فلكل واحد منهما ثلثا خمس التركة ثلاثة عشر ديناراً وثلث دينار ، ولكل واحدة من البنيتين ضعف مالكل واحد من الأبوين ^(٢) .

الطريق الثانى :

الثانية من الطرق : أشار إليها بقوله : (وإن قسمت التركة على المسألة) بأن قسمت فى المثال المائة على الخمسة عشر (أو) قسمت (وفقها) أى التركة (على وفق المسألة ،) كأن قسمت خمس التركة وهو عشرون على خمس الخمسة عشر ، وهو ثلاثة فيخرج على التقديرين ستة وثلثان (وضربت الخارج) بالقسمة (فى سهم كل وارث : خرج حقه) فاضرب للزوج ثلاثة فى ستة وثلثين يحصل له عشرون

(١) ساقطة من « أ » .

(٢) معونة أولى النهى ٥٥١/٦ ، كشاف القناع ٤٤٨/٤ - ٤٤٩ .

ديناراً، ولكل من الأبوين اثنين فى ستة وثلثين بثلاثة عشر ديناراً وثلث دينار ، ولكل من البنيتين أربعة فى ستة وثلثين بستة وعشرين وثلثي دينار^(١) .

الطريق الثالث :

الطريق الثالثة : المشار إليها بقوله : (وإن عكست فقسمت المسألة على التركة)، أو نسبتها منها ، إن كانت أقل كالمثال ، نسبة الخمسة عشر إلى المائة عشر ونصف عشر (وقسمت على ماخرج) بالقسمة (نصيب كل وارث) من المسألة (بعد بسطه) أي النصيب (من جنس الخارج :) إن خرج كسر (خرج حقه) ففي المثال مخرج العشر ونصفه عشرون وبسطهما ثلاثة فابسط نصيب الزوج أي أضربه فى عشرين بستين واقسمها على البسط ثلاثة يحصل له كما سبق ، ولكل من الأبوين اثنان أبسطها بأربعين وأقسمها على ثلاثة يحصل له كما سبق ، ولكل من البنيتين أربعة أبسطها بثمانين وأقسمها يكون لهما كما تقدم^(٢) .

الطريق الرابع :

الطريق الرابع المذكور بقوله : (وإن قسمت المسألة على نصيب كل وارث ، ثم قسمت (التركة على خارج القسمة : خرج حقه) ففي المثال : نصيب الزوج من المسألة ثلاثة ، اقسام المسألة عليها يخرج خمسة ، إقسم المائة عليها يخرج له عشرون كما سبق ، ونصيب كل من الأبوين اثنان إقسم عليهما الخمسة عشر يخرج سبعة ونصف ، ثم إقسم عليها المائة ونصيب كل من البنيتين أربعة ، إقسم عليها الخمسة عشر يحصل ثلاثة وثلاثة أرباع ، إقسم عليها المائة يخرج كما سبق^(٣) .

(١) معونة أولى النهى ٤٥٢/٦ ، كشف القناع ٤٤٩/٤ .

(٢) معونة أولى النهى ٥٥٢/٦ ، كشف القناع ٤٤٩/٤ .

(٣) معونة أولى النهى ٥٥٣/٦ ، كشف القناع ٤٤٩/٤ .

الطريق الخامس :

الطريق الخامس : المشار إليه بقوله (وإن ضربت سهامه) أي الوارث (فى التركة، وقسمتها) أي الأعداد الحاصلة من الضرب (على المسألة : خرج نصيبه) فسهام الزوج ثلاثة أضربها فى مائة واقسم الثلاثمائة على المسألة خمسة عشر يحصل كما سبق ، واضرب لكل من الأبوين اثنين فى مائة واقسم على الخمسة عشر ، وكذا إضرب ، سهام كل من البنيتين أربعة فى مائة ، واقسم على الخمسة عشر يخرج ماسبق.

الطريق السادس :

(وإن شئت : قسمت التركة فى المناسخت على المسألة الأولى ، ثم) تقسم (نصيب) الميت (الثانى) من الأول (على مسأله ، وكذا - الثالث) تقسم نصيبه منهما على مسأله ، وهكذا الرابع حتى تنتهى ^(١) .

الطريق السابع : القسمة على القرايط :

(وإن قسمت على قرايط) ^(٢) الدينار (فاجعل عددها كتركة معلومة ، واعمل على ماذكر) ومخرج القيراط ^(٣) فى عرف أهل مصر والشام ، وأكثر البلاد أربعة وعشرين ، فاجعلها كأنها التركة واقسم على ماسبق لك ، وأي عدد أردت قيراطه ، فاقسمه على أربعة وعشرين ، فالخارج قيراطه ^(٤) .

(١) معونة أولى النهى ٥٥٣/٦ ، كشاف القناع ٤٥٠/٤ .

(٢) قال الفيروز آبادي : القيراط والقراط بكسرهما : يختلف وزنه بحسب البلاد فبمكة ربع سدس دينار ، وبالعراق نصف عشره ، القاموس المحيط ٥٧٥/٢ - مادة (القِرْطُ) .

وفى المعجم الوسيط ٧٢٧/٢ مادة (القيراط) « وفى القياس جزء من أربعة وعشرين وهو من الفدان يساوى خمسة وسبعين ومائة متر » .

(٣) فى أ « القرايط » .

(٤) معونة أولى النهى ٥٥٤/٦ ، كشاف القناع ٤٥٠/٤ - ٤٥١ .

حكم التركة إذا كانت جزء من عقار :

(وتجمع تركة ، هي جزء من عقار ،) و (كثلث وربع ونحوهما) خمس وسدس وتسع (من قراريط الدينار ، وتقسم كما ذكر ،) ففي زوج وأم وأخت لغير أم ، والتركة ثلث وربع من دار فإذا جمعتها من قراريط الدينار كانا أربعة عشر قيراطاً تقسمها على ماسبق كأنها دنانير ، فبطريق النسبة للزوج ثلاثة من ثمانية هي ربعها وثلثها فخذ ، له ربع الأربعة عشر وثلثها وهو خمسة قراريط وربع قيراط ، وللأخت مثله ، وللأم اثنان من ثمانية هما ربعها فلها ربع الأربعة عشر ، وهو ثلاثة قراريط ونصف قيراط (أو تؤخذ) الأجزاء (من مخرجها ، وتقسم على المسألة) فإن انقسمت على المسألة فاقسمها بلا ضرب كزوج ، وأم وثلاث أخوات مفترقات ، والتركة ربع دار ، وخمسها تعول المسألة إلى تسعة ، للزوج ثلاثة ، وللشقيقة مثله ، ولكل واحدة من الباقيات سهم ، ومخرج سهام العقار عشرون ، والموروث منها تسعة وهي ربع العشرين وخمسها منقسمة على المسألة ، فللزوج عشر الدار ونصف عشرها ، وللشقيقة مثله ، ولكل واحدة من الباقيات نصف عشر الدار (فإن لم تنقسم :) السهام على المسألة (وافقت بينهما) أى السهام (وبين المسألة) أى نظرت هل بينهما موافقة (وضربت المسألة) عند التباين (أو) ضربت (وفقها) عند الموافقة (فى مخرج سهام العقار . ثم) كل (من له شئ من المسألة :) فهو (مضروب فى السهام الموروثة من العقار) عند التباين (أو) مضروب فى (وفقها) عند التوافق (فما كان :) له من ذلك (فانسبه من المبلغ ؛ فما خرج : ف) هو (نصيبه) .

مثال التباين : زوج ، وأم ، وأخت لغيرها ، والتركة ثلث دار وربعها ، المسألة من ثمانية ، وبسط الثلث والربع من اثنى عشر مخرجهما سبعة تباين الثمانية ، فاضرب الثمانية فى المخرج اثنى عشر يحصل ستة وتسعون ، للزوج من المسألة ثلاثة فاضربها فى سبعة باحدى وعشرين ، فانسبها إلى الستة والتسعين ، تكن ثمن وثلاثة أرباع ثمن ، فله ثمن الدار وثلاثة أرباع ثمنها وللأخت مثله ، وللأم اثنان من المسألة فى سبعة بأربعة

عشر ، وهى ثمن الستة والتسعين وسدس ثمنها فلها من الدار ثمنها وسدس ثمنها .
ومثال الموافقة : زوج وأبوان وابنتان والتركة ربع دار ، وخمسها ، فالمسألة من
خمسة عشر كما تقدم ، ومخرج الربع والخمس عشرون ، وبسطهما منه تسعة وهى
السهم الموروثة ، وتوافق المسألة بالثلث ، فرد المسألة إلى ثلثها خمسة ، واضربه فى
المخرج وهو عشرون تكن مائة وتم العمل على ماسبق ، فللزوجة من المسألة ثلاثة فى
ثلاثة وفق سهام العقار تبلغ تسعة ، انسبها إلى المائة تكن تسعة أعشار عشرها ، فله
تسعة أعشار الدار ، ولكل من الأبوين سهمان فى ثلاثة بستة فانسبها للمائة تكن ثلاثة
أخماس عشرها فله ثلاثة أخماس عشر الدار ، ولكل بنت أربعة فى ثلاثة باثنى عشر فلها
عشر الدار وخمس عشرها (وإن قال بعض الورثة : لاجحة لى بالميراث ، اقتسمه
بقيّة الورثة ،) فأخذوا سهامهم المختصة بهم (ويوقف سهمه) نصاً^(١) لدخوله فى
ملكه قهراً^(٢) .

(١) الفروع ٢٦/٥ ، معونة أولى النهى ٥٦٤/٦ .

(٢) معونة أولى النهى ٥٥٨/٦ - ٥٦٤ ، كشف القناع ٤٥٠/٤ - ٤٥٤ .

حدوثه بعد موته [وإن اتت به] ^(١) لدون نصف سنة من موته ورثه ، وكذا إن كف
عن وطئها وأتت به لأربع سنين فأقل ، [لأن الظاهر أنها] ^(٢) كانت حاملاً به حال
الموت (و) المرأة (القائلة : إن ألد ذكراً لم يرث ، ولم أرث ، وإلا) ألد ذكراً
(ورثنا : هي أمة حامل من زوج حر ، قال) لها (سيدها :) قبل موت زوجها أبى
الحمل (إن لم يكن حَمْلُكَ ذكراً ، فأنت وهو حُران) فإن كان حملها أنثى فأكثر تبين
عتقهما من قبل موت الزوج والد الحمل فيرثان منه ، ومن كانت حاملاً من ابن عمها
ومات ثم مات جدها عن بنتين وعنهما ، فهي القائلة : إن ولدت ذكراً ورثنا لا أنثى
(ومن خلّفت زوجاً ، وأماً ، وإخوة لأم ، وامرأة أبٍ حاملاً فهي) أي امرأة الأب
(القائلة : إن ألد أنثى ورثت) لأنها ذات فرض مع الورثة المذكورين فيقال لها (لا)
إن كان الحمل (ذكراً) لأنه عصبه فيسقط لاستغراق الفروض التركة ، وكذا لو
كانت الأم في المثال هي الحامل بناء على المذهب أن العصبه الشقيق يسقط في
المشركة ^(٣) .

(١) ساقطة من « ب » .

(٢) ساقطة من « ب » .

(٣) راجع في هذا الفصل : معونة أولى النهي ٥٩١/٦ - ٦٠٤ ، كشف القناع ٤/٤٦١ - ٤٦٤ .

الإنتظار (فاعمل مسألة حياته ثم) اعمل مسألة (موته ،) أي المفقود وانظر بينهما بالنسب الأربع (ثم أضرب إحداهما) فى الأخرى إن تباينت (أو) أضرب (وفقها) أي وفق إحداهما (فى الأخرى) إن توافقتا (واجتزئ بإحداهما :) بلا ضرب (إن تماثلتا ، و) اجتزئ (بأكثرهما :) أي المسألتين عدداً (إن تناسبتا) ليحصل أقل عدد ينقسم على كل من المسألتين (ويأخذ وارث منهما ،) أي المسألتين (لإساقط فى إحداهما اليقين) لأن مازاد عليه مشكوك فيه ، فلومات أبو المفقود وخلف ابنه المفقود، وزوجة وأماً وأخاً فمسألة حياته من أربعة وعشرين للزوجة ثلاثة ، وللأم أربعاً وللابن المفقود سبعة عشر ، ومسألة موته من اثنى عشر للزوجة ثلاثة وللأم أربعة ، وللأخ خمسة ، وهما متداخلتان ، فاجتزئ بالأربعة وعشرين للزوجة من مسألة الحياة ثلاثة ، ومن ومسألة الموت ستة ، فأعطها الثلاثة ، وللأم من مسألة حياته أربعة ومن مسألة موته ثمانية فاعطها أربعة ، ولاشئ للأخ من مسألة الحياة ، فلاتعطيه شيئاً (فإن قَدِمَ :) المفقود (أخذ نصيبه ،) أي ماوقف له ؛ لأنه المستحق له (وإلا) يَقدم ولم تعلم حياته حين موت مورثه ولا موته إذ ذاك (فحكمه) أي نصيبه الذى وقف له (كبقية ماله :) الذى لم يخلفه مورثه (فيقضي منه دينه فى مدة تربصه ،) وينفق منه على من تلزمه نفقته ، لأنه إنما يحكم بموته عند إنقضاء زمن إنتظاره ، صححه فى الإنصاف وغيره^(١) .

وقيل : يرد إلى ورثة الميت الذى مات فى مدة التربص قطع به فى المغنى^(٢) والإقناع^(٣) ، وقدمه فى الرعايتين^(٤) (ولباقي الورثة) أي ورثة من يرث منه المفقود

(١) الإنصاف ٣٣٨/٧ ، المحرر ٤٠٧/١ ، الكافي ٤٠٠/٢ .

(٢) ابن قدامة ١٩٠/٩ .

(٣) الحجاوي ١١٠/٣ .

(٤) مخطوط الرعاية الكبرى ٢٥٧/٢ - ب ، باب إرث المفقود .

(الصلحُ على مازاد عن نصيبه ،) أي المفقود (فيقتسمونه :) على حسب اتفاقهم ؛ لأنه لا يخرج عنهم (كأخ مفقود في الأكدرية) كأن تموت أخت المفقود زمن إنتظاره عن زوج وأم ، وأخت لغير أم ، وجد وأخيها المفقود (مسألة الحياة) من ثمانية عشر (و) مسألة (الموت) من سبعة وعشرين ، وهما متوافقان بالأتساع فاضرب تسع إحداهما في الأخرى تصح (من أربعة وخمسين : للزوج) منها (ثمانية عشر ،) من ضرب تسعة من سبعة وعشرين في اثنين ، وفق الثمانية عشر ؛ لأنه اليقين (وللأم تسعة ،) لأن لها ثلاثة ، مسألة حياته في ثلاثة وفق السبعة وعشرين ؛ لأنها اليقين (وللجد من مسألة الحياة تسعة ،) وهي سدس الأربعة خمسين ؛ لأنه اليقين .

(وللأخت منها) أي مسألة الحياة (ثلاثة ،) لأن لها من ثمانية عشر واحداً في ثلاثة وفق السبعة والعشرين (وللمفقود ستة) مثلاً أخته (يبقى) من الأربعة وخمسين (تسعة) زائدة على^(١) نصيب المفقود لاحق له فيها ، فلهم الصلح عليها لما تقدم ، (و) للورثة غير المفقود الصلح (على كل الموقوف : إن حَجَبَ) المفقود (أحداً) منهم (ولم يرث) كجد وشقيق ، وأخ لأب مفقود ، مسألة حياته من ثلاثة للجد سهم ، وللشقيق سهمان ، ومسألة موته من اثنين لكل منهما سهم فاضرب إحداهما في الأخرى يحصل ستة ، للجد سهمان ، وللشقيق ثلاثة يفضل واحد لاحق للمفقود فيه ، فللجد والشقيق أن يصطلحا عليه ، لأنه لا يخرج عنهما (أو كان) المفقود (أخاً) للميت (لأب عصَّبَ أخته -) التي لأب فقط (مع زوج وأخت لأبوين) فمسألة حياته من اثنين للزوج واحد ، وللأخت لأبوين واحد ، ومسألة ، موته تعول إلى سبعة للزوج ثلاثة ، وللشقيقة كذلك وللأخت لأب واحد ، وهما متباينان ، فاضرب اثنين

(١) في ب وج « عن » .

فى سبعة بأربعة عشر ، للزوج من مسألة الحياة^(١) ثلاثة فى اثنين بسة ، وللشقيقة كذلك يبقى إثنان موقوفان ، فللورثة الصلح عليهما (وإن بان) المفقود (ميتاً ولم يتحقق أنه) أى موته (قبل موت مورثه : فالموقوف لورثة الميت الأول) للشك فى حياة المفقود حين موت مورثه ، فلايرث منه ، فإن تحقق أنه كان حياً حين موت مورثه أخذ حقه ، ودفع الباقي لمستحقه^(٢) .

حكم مفقودين فأكثر ومن أشكل نسبه :

(ومفقودان فأكثر كخنائى : فى تنزيل) فزوج وأبوان وابنتان مفقودتان ، فمسألة حياتهما من خمسة عشر ، وحياة إحداهما من ثلاثة عشر ، وموتهما من ستة ، فاضرب ثلث الستة فى خمسة عشر ثم فى ثلاثة عشر تكن ثلثمائة وتسعين ، وأعط الزوج والأبوين حقوقهم من مسألة الحياة مضروبة فى اثنين ، ثم فى ثلاثة عشر وفق الباقي . قال فى المغنى والشرح : وإن كان فى المسألة ثلاثة مفقودون عملت لهم أربع مسائل ، وإن كانوا أربعة عملت - خمس مسائل وعلى هذا^(٣) .

(ومن أشكل نسبه :) ورجى انكشافه (فكعمفقود) فإذا وطئ اثنان امرأة بشبهة فى طهر واحد ، وحملت ومات أحدهما وقف للحمل نصيبه منه على تقدير إلحاقه به فإن لم يرج إنكشافه بأن لم ينحصر الواطئون ، أو عرض على القافة فأشكل عليهم ونحوه ، لم يوقف له شئ^(٤) .

(ومن قال عن : ابنى أمتيه :) التى لازوج لهما ، ولم يقر بوطنهما ، وكذا

(١) فى أ « الموت » .

(٢) معونة أولى النهى ٦/٦٠٥ - ٦١٧ ، كشاف القناع ٤/٤٦٤ - ٤٦٧ .

(٣) ابن قدامة ٩/١٩٠ ، والشرح الكبير ٤/٧١ .

(٤) معونة أولى النهى ٦/٦١٧ - ٦١٨ ، وكشاف القناع ٤/٤٦٨ .

وقال : فى حديث عمر فى القافة أعجب^{(١)(٢)} إلى يعنى من هذا الحديث (ولا يرث) من عتق بقرعة من الاثنين اللذين قال الميت أحدهما ابني ولم يعينه ولا وارثه ولم تلحقه القافة به ، لأنه لم يتحقق شرط الارث . ولا يلزم من دخول القرعة فى العتق دخولها فى النسب (ولا يوقف) له شئ لأنه لا يرجى انكشاف حاله لتعذر الأسباب المزيللة لإشكاله (ويصرف نصيب ابن لبيت المال) للعلم باستحقاق أحدهما لابعينه فهو مال لم يعلم مالكة أشبه المخلف عن ميت لم يعلم له وارث^(٣) .

(١) هذا من ألفاظ الإمام أحمد التى للندب والإستحباب على الصحيح من المذهب وعليه جماهير الأصحاب . الفروع ٦٧/١ ، الإنصاف ٢٤٨/١٢ ، مصطلحات الفقه الحنبلي ص: ٢٨ .
 (٢) لعله ماروى عن عمر رضي الله عنه فى امرأة وطئها رجلان فى طهر فقال القائف قد اشتركا فيه جميعاً فجعله عمر بينهما . السنن الكبرى للبيهقي ٢٦٣/١٠ . كتاب الدعوى والبيئات - باب القافة ودعوى الولد .

(٣) معونة أولى النهى ٦١٨/٦ - ٦٢٣ ، كشاف القناع ٤٦٨/٤ - ٤٦٩ .

إضرب ثلاثة فى أربعة باثنى عشر ، والحاصل فى خمسة بستين ، وأسقط الخمسة الأخرى للتماثل ، ثم اضرب الستين فى عدد الأحوال الأربعة تبلغ مائتين وأربعين ومنها تصح ، [للابن] ^(١) من الذكورية ثلث الستين عشرون ومن الأنوثة نصفها ثلاثون ، ومن مسألة ذكرين وأنثى خمسها أربعة وعشرون ؛ وكذلك من الأخرى يجتمع له ثمانية وتسعون ، لكل من الخنثيين من الذكورية ثلث الستين عشرون ومن الأنوثة ربعها خمسة عشر ، ومن مسألتى ذكرين وأنثى [ذكرين وأنثى] ^(٢) ستة وثلاثون ، ومجموع ذلك إحدى وسبعون والامتحان يجمع الأنصباء (وإن كانوا) أى الخنثى (من جهات : جمعت مالكل واحد) منهم (فى الأحوال) كلها (وقسمته على عددها :) أى الأحوال (فما خرج) بالقسمة (ف) هو (نصيبه) كولد خنثى ، وولد أخ خنثى وعم ، فإن كان الخنثيان ذكرين فالمال للابن ، وإن كانا أنثيين فللبنت النصف ، وللعلم الباقي ، وإن كان الولد ذكراً وولد الأخ أنثى فالمال للولد ، وإن كان ولد الأخ ذكراً والولد أنثى فللولد النصف ، والباقي لولد الأخ فالمسائل من واحد واثنين ، وواحد واثنين فاكتف باثنين واضربهما فى أربعة عدد الأحوال تصح من ثمانية ، للولد المال فى حالين ، والنصف فى حالين ، فاقسم أربعة وعشرين على أربعة يخرج له ستة ، ولولد الأخ النصف أربعة فى حال فقط ، فاقسمهما على أربعة يخرج له واحد وللعلم كذلك ، ولو جمعت ما حصل لهم فى الأحوال كلها مما صحت منه قبل الضرب فى عدد الأحوال ، وهو اثنان فى المثال لحصل ذلك ، فلا يظهر الفرق بين ما إذا كانا من جهة أو من جهتين ، بل أيهما عملت به فى كل من الحالين صح العمل (وإن صالح) خنثى (مشكل من معه) من الورثة (على ماوقف له ،) من المال إلى أن يتبين أمره

(١) فى ج « للأبوين » .

(٢) ساقطة من « ب » .

(صح :) صلحه معهم (إن صح تبرُّعُه) بأن بلغ ورشد ، لأنه جائز التصرف إذا ، وإن لم يكن بالغاً رشيداً فلا يصح صلحه لأنه غير جائز التصرف ^(١) .

حكم من لا ذكر له ولا فرج :

(وك) خنثى (مشكل : من لا ذكر له ولا فرج ،) له (ولا فيه ، علامة ذكر أو أنثى) وقد وجد من ليس فى قبله مخرج ، لا ذكر ولا فرج ، بل لحمه ناتئة كالربوة يرشح البول منها رشحاً على الدوام ، وآخر ليس له إلا مخرج واحد فيما بين المخرجين منه يتغوط ومنه يبول ، ومن ليس له مخرج أصلاً لا قبل ولا دبر ، وإنما يتقيأ ما يأكله ويشربه ، وهو وما أشبهه فى معنى الخنثى ^(٢) . غير أنه لا يعتبر بمباله ، والله تعالى أعلم .

(١) معونة أولى النهى ٦/٦٣٥ - ٦٤٠ ، وكشاف القناع ٤/٤٧٢ - ٤٧٣ .

(٢) معونة أولى النهى ٦/٦٤٠ - ٦٤١ ، وكشاف القناع ٤/٤٧٣ - ٤٧٤ .

من ثمانية وأربعين:) وأصلها أربعة وعشرون، للزوجتين الثمن ثلاثة تباينهما، فاضرب اثنين فى أربعة وعشرين يحصل ماذكر (لزوجته الميته ثلاثة:) وهي نصف الثمن (للأب) أي أبى الزوجة من ذلك (سدس، ولابنها الحى مابقي) فمسألتها من ستة، وسهامها ثلاثة ف (فترد مسألتها) الستة (إلى وفق سهامها) أي الزوجة (بالثلث:) متعلق بوفق (اثنين) بدل من وفق، أو عطف بيان أى ترد الستة لاثنيين (ولابنه) الذى مات معه (أربعة وثلاثون) من مسألة أبيه تقسم على ورثة الابن الأحياء (لأم أبيه) من ذلك (سدس، ولأخيه لأمه سدس، ومابقي) وهو ثلثان (لعصبته) أي الابن (فهى) أي مسألة الابن (من ستة توافق سهامها) الأربعة وثلاثين (بالنصف: ف) رد الستة لنصفها ثلاثة، و (اضرب ثلاثة) وهى وفق مسألة الابن (فى وفق مسألة الأم: اثنين) يحصل ستة (ثم) اضرب الستة (فى المسألة الأولى:) أي مسألة الزوج وهى (ثمانية وأربعون: تكن) الأعداد التى تبلغها بالضرب (مائتين وثمانية وثمانين، ومنها تصح) لورثة الزوج الأحياء وهم: أبوها، وبنها من ذلك نصف ثمنه ثمانية عشر، لأبيها ثلاثة ولابنها خمسة عشر، ولزوجته الحية نصف ثمنه ثمانية عشر، ولأمه السدس ثمانية وأربعون، ولورثة ابنه من ذلك مابقي وهو مائتان وأربعة، لجدته أم أبيه من ذلك سدسه أربعة وثلاثون، ولأخيه لأمه كذلك، ولعصبته مابقي مائة وستة وثلاثون (ومسألة الزوجة من) اثنى عشر، للزوج الربع ثلاثة، وللأب السدس اثنان، وللابنين مابقي سبعة لا ينقسم عليهما، فاضرب اثنين فى اثنى عشر فتصح من (أربعة وعشرين،) للزوج منها الربع ستة، وللأب^(١) السدس أربعة، ولكل ابن منهما سبعة (فمسألة الزوج منها) أى من تركة زوجته (من اثنى عشر) لزوجته الحية الربع ثلاثة، ولأمه الثلث^(٢) أربعة، ومابقي لعصبته (ومسألة الابن) الميته

(١) فى ب «ولأم» .

(٢) فى أ وج «ولأمه السدس إثنان» .

أم) فانحجبت بها عن فرض الجدات (وكذا لو أولدَ مسلمُ ذاتَ محرم أو غيرها ،)
 ممن يكون ولدها ذات قرابتين بأكثر (بشبهة) نكاح أو ملك يمين فيرث بجميع قراباته
 لما تقدم (ويثبت النسب)^(١) [للشبهة]^(٢) .

(١) معونة أولى النهى ٦/٦٧١ - ٦٧٤ ، كشف القناع ٤/٤٧٨ - ٤٨٠ .

(٢) ساقطة من « ج » .

(باب : ميراث المطلقة)

أى بيان من يرث من المطلقات ، ومن لا يرث .

متى يثبت الميراث للزوجين ؟ :

(ويثبت) الأثر (لهما) أى لأحد الزوجين من الآخر (فى عدّة رجعية) سواء طلقها فى الصحة أو المرض قال فى المغنى : بغير خلاف نعلمه^(١) .

وروى عن أبى بكر ، وعثمان ، وعلى ، وابن مسعود^(٢) ؛ وذلك لأن الرجعية زوجة يلحقها طلاقه ، وظهاره ، وإيلاؤه ، ويملك إمساكها بالرجعة بغير رضاها ، ولا ولى ونحوه ، فإن انقضت عدتها فلاتوارث لكن إن كان الطلاق بمرض موته المخوف وانقضت عدتها ورثته ، ما لم تتزوج ذكره فى المستوعب^(٣) ، [يعنى]^(٤) أو ترد .

متى يثبت الميراث للزوجة فقط ؟ :

(و) يثبت الميراث (لها) أى المطلقة من مطلقها (فقط) أى دونه لومات هى (مع تُهمته) أى الزوج (بقصد حرمانها :) الميراث (بأن أباؤها فى مرض موته المخوف ونحوه) مما تقدم فى عطايا المريض^(٥) (ابتداءً) بلا سؤالها (أو سألتها) طلاقاً (أقلّ من ثلاث ، فطلقها ثلاثاً ، أو علقه) أى الطلاق البائن (على مالابدها منه شرعاً : كصلاة) مفروضة (ونحوها) كالصوم المفروض .

(١) ابن قدامة ١٩٤/٩ .

(٢) المصدر السابق : الموضع السابق .

(٣) مخطوط المستوعب ١٨٣/٣ (أ) باب التزويج والطلاق فى الصحة والمرض ، ونقله بنصه فى الإنصاف ٣٥٦/٧ .

(٤) ساقطة من « ج » .

(٥) ص : ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ .

أو قدوم زيد (فوجد) المعلق عليه (فى مرضه) لعدم التهمة (أو كانت) المبانة فى مرض الموت المخوف (لا ترثُ :) حين طلاقه لمانع من رق ، أو اختلاف دين (كأمة وذميّة) طلقها مسلم (ولو عتقت) الأمة (وأسلمت) الذمية قبل موته ، فلا ترث لأنه حين الطلاق لم يكن فاراً (ومن أكره ، وهو عاقل) ولو صيباً (وارث ،) من زوج المكروه (ولو نقص إرثه أو انقطع) لحاجب ، أو قيام مانع (امرأة أبيه أو) أكره امرأة (جدّه ، فى مرضه ،) أي الأب أو الجد ، وكذا امرأة ابنه وابن ابنه (على ما يفسخ نكاحها ،) كوطئها (لم يقطع) ذلك (إرثها) [لأنه ^(١) فسخ حصل فى مرض الزوج بغير اختيار الزوجة فلم يقطع إرثها ، كما لو أبانها زوجها (إلا أن يكون له) أي الأب والجد (امرأة ترثه سواها ،) فينقطع إرث من انفسخ نكاحها ، لأنه لا تهمه إذن ، لأنه لم يتوفر على المكروه لها بفسخ النكاح شئ من الإرث (أو لم يُتَّهم فيه) أي قصد حرمانها الإرث (حال الإكراه) لها على الوطء ؛ بأن كان غير وارث إذ ذاك وإن طاوعت امرأة الأب أو الجد على وطء يفسخ نكاحها لم ترث ؛ لأنها شاركتها فيما يفسخ به النكاح كما لو سألت زوجها البينونة ، وكذا لو كان المكروه لها زائل العقل حين الإكراه انقطع إرثها ؛ لأنه لا قصد له صحيح ، وكذا حكم وطء مريض أم زوجته أو جدتها ، لكن لا أثر هنا لمطاوعة الموطوءة ؛ لأنه لا فعل للزوجة فيه ، وشمل العاقل البالغ وغيره ^(٢) .

حكم إرث من تزوجها مريض مضارة :

(وترث من تزوجها مريض مضارة :) لورثته (لينقص) بتزويجها (إرث غيرها) لأن له أن يوصى بثلث ماله ، وكذا لو تزوجت مريضة ، مضارة لورثتها فيرث

(١) ساقطه من « ج » .

(٢) معونة أولى النهى ٦٨١/٦ - ٦٨٤ ، وكشاف القناع ٤٨٢/٤ - ٤٨٣ .

ثم مات قبل انقضاء العدة ففي المغنى : لا يقبل قوله ، لأن الإقرار بالطلاق في المرض كالطلاق فيه^(١) فإن كان للمريض امرأة أخرى سوى هاتين فلها نصف الميراث ، وللاثنين نصفه (وإن طلق متهم) بقصد حرمان أرثه (أربعاً ،) كن معه (وانقضت عدتهن) منه (وتزوج أربعاً سواهن :) ثم مات (ورث) منه (الثمان :) الأربع المطلقات والأربع المنكوحات (ما لم تتزوج المطلقات) أو يرتددن (فلو كن) أي المطلقات (واحدة ، وتزوج أربعاً سواها : ورث الخمس) منه (على السواء) لأن المبانة للفرار وارثة بالزوجية فكانت أسوة من سواها^(٢) . والله أعلم .

(١) ابن قدامة ٢٠٧/٩ .

(٢) معونة أولى النهى ٦٧٥/٦ - ٦٨٧ ، وكشاف القناع ٤٨٤/٤ - ٤٨٥ .

(باب : الإقرار بمشارك في الإرث)

أي بيان العمل - إذا أقر بعض الورثة ، وأما إقرار الجميع فلا يحتاج لعمل سوى ماتقدم^(١) .

إقرار كل الورثة المكلفين :

(إذا أقر كل الورثة وهم) أي المقرون (مكلفون) لأن إقرار غير المكلف لا يعول عليه (ولو أنهم) أي المنحصر فيهم الإرث (بنت ،) لإرثها بفرض ورد (أو) كانوا (ليسوا أهلاً للشهادة) (ب) وارث (مشارك لمن أقر في الميراث كابن للميت يقر بابن آخر (أو) أن يقر بوارث (مسقط :) له (كأخ) للميت (أقر بابن للميت ولو) كان الابن المقر به (من أمته) أي الميت نصاً^(٢) (فصدق) مقر به مكلف مقرأ (أو كان) المقر به (صغيراً أو مجنوناً :) ولو لم يصدقه (ثبت نسبه ، إن كان) نسب المقر به (مجهولاً ،) وأمكن كونه من الميت ولم ينزع المقر في نسب المقر به ، فإن نوزع فيه فليس إلحاقه بأحدهما أولى من الآخر (ولو مع منكر لا يرث) من الميت (لمانع) قام به من نحو رق أو قتل (و) يثبت أيضاً (إرثه) من الميت (إن لم يقم به) أي المقر به (مانع) من نحو رق ؛ لأن الوارث يقوم مقام الميت في ميراثه والديون التي له وعليه ، ودعاويه ، وبيناته ، والأيمان التي له وعليه فكذا في النسب^(٣) .

اعتبار إقرار الزوج والمولى :

(ويعتبر إقرار زوج ومولى : إن ورثا) كما لو مات عن بنت وزوج ومولى

(١) في باب تصحيح المسائل ص : ٣٥٢ .

(٢) معونة أولى النهي ٦/٦٨٩ .

(٣) معونة أولى النهي ٦/٦٨٩ - ٦٩٠ ، وكشاف القناع ٤/٤٨٥ .

فأقرت البنت بأخ لها ، فيعتبر إقرار الزوج والمولى به ليثبت نسبه ، لأنهما [من]^(١) جملة الورثة (وإن لم تكن) أي يوجد من ورثة ميت (إلا زوجة ، أو زوج ، فأقر بولد للميت من غيره ، فصدقه) إمام أو (نائب إمام : ثبت نسبه) لأن مافضل عن الزوج ، أو الزوجة لميت المال وهو المتولى لأمره فقام مقام الوارث معه لو كان^(٢) .

إقرار بعض الورثة وصوره :

(وإن أقر به) أي الوارث المشارك أو المسقط للمقر (بعض الورثة ،) فأنكره الباقون (فشهد عدلان منهم) أي الورثة (أو) شهد عدلان (من غيرهم : أنه) أي المقرب (ولد الميت ، أو) شهد أن الميت (أقر به ، أو) شهد أنه أي المقرب (ولد على فراشه :) أي الميت (ثبت نسبه وإرثه) لشهادة العدلين به ، ولاتهمة فيهما أشبه سائر الحقوق (وإلا :) يشهد به عدلان مع إقرار بعض الورثة به (ثبت نسبه) أي المقر به (من مقر وارث فقط) أي دون الميت وبقية الورثة ؛ لأن النسب حق أقر به الوارث على نفسه فلزمه كسائر الحقوق .

(فلو كان المقر به أخاً للمقر ، ومات) المقر (عنه ،) وحده (أو) مات المقر ، (عنه ، وعن بنى عم : ورثه المقر به) لأن بنى العم محجوبون بالأخ (و) إن مات المقر (عنه) أي عن المقر به (وعن أخ) له (منكر : فإرثه) أي المقر (بينهما) أي المنكر ، والمقر به بالسوية لاستوائهما في القرب (ويثبت نسبه) أي المقر به (تبعاً من ولد مقر ، منكر) للولد (له) أي المقر به (فتثبت العمومة) لأنها لازم بثبوت أخوة أبيه (وإن صدق بعض الورثة :) وكان صغيراً ، أو مجنوناً ، حال إقرار مكلف رشيد (إذا بلغ وعقل ،) على إقرار المكلف قبل و (ثبت نسبه) لاتفاق جميع الورثة عليه

(١) ساقطة من « ج » .

(٢) معونة أولى النهى ٦/٦٩١ ، وكشاف القناع ٤/٤٨٦ .

تقدم (ولم يثبت نسبُه) أي [المقر به ^(١)] [من الميت لأنه ^(٢)] لم يقر به كل الورثة ، [ولا شهد به عدلان (وإن أقرَّ به الأخ من الأم وحده : أو) أقر (بأخ سواه : فلاشئ له) أي المُقرُّ به ؛ لأنه لا فضل بيده ، بخلاف مالو أقرَّ يأخوين لأم فإنه يدفع إليهما ثلث ما بيده ، لإقراره بأنه لا يستحق إلا التسع ، فيبقى بيده نصف التسع ، وهو ثلث السدس الذي بيده ^(٣)] .

بيان طريق العمل في مسائل هذا الباب :

(و) طريق (العمل :) في مسائل هذا الباب كله : (بضرب مسألة الإقرار في مسألة الإنكار) إن تباينت (وتُراعى الموافقة ،) إن كانت ، فترد إحدى المسألتين إلى وفقها وتضربه في الأخرى ، وإن تداخلتا ، اكتفيت بالكبرى ، أو تماثلتا اكتفيت باحدهما ، لأن القصد أن تخرج المسألتان من عدد واحد ، (ويُدفع) لـ (المُقرُّ سهمه من مسألة الإقرار) مضروباً (في) مسألة (الإنكار ،) أو وفقها (و) يدفع (لمنكر سهمه من مسألة الإنكار) مضروباً (في) مسألة (الإقرار ،) أو وفقها ، ويجمع ما حصل للمُقرِّ والمنكر من الجامعة (و) يدفع (المُقرُّ به مافضل) من الجامعة (فلو أقرَّ أحد ابنين بأخوين ، فصَدَّقَه أخوه في أحدهما : ثبت نسبة) أي المتفق عليه لإقرار جميع الورثة به (فصاروا ثلاثة ،) ومسألة الإقرار من أربعة ، والإنكار من ثلاثة وهما متباينتان فـ (تُضرب مسألة الإقرار في) مسألة (الإنكار ، تكون اثني عشر : للمنكر سهم من) مسألة (الإنكار) تضربه (في) مسألة (الإقرار :) وذلك (أربعة وللمُقرِّ سهم من) مسألة (الإقرار) يضرب (في) مسألة (الإنكار : ثلاثة ،

(١) ساقطة من « ب » و « ج » .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من « أ » .

(٣) معونة أولى النهى ٦/٦٩٢ - ٦٩٦ ، وكشاف القناع ٤/٤٨٧ - ٤٨٨ .

لمكلف (مات أبونا ، ونحن أبنائوه ، فقال :) مقول له (هو) أي الميت (أبي ، ولست أخي) أو قال : للجماعة ، هو أبي ولستم أخوتي (لم يقبل إنكاره) لأن القائل أولاً نسب الميت إليه بأنه أبوه ، وأقر بمشاركة المقر له في ميراثه بطريق الأخوة ، فلما أنكر أخوته لم يثبت إقراره به ، ودعواه أنه أبوه دونه غير مقبولة ، كما لو ادعى ذلك قبل الإقرار (و) إن قال مكلف لآخر (مات أبوك ، وأنا أخوك) ف (قال :) مقول له (لست أخي ، فالكل) أي كل مخلف الميت (للمقر به) لأنه بدأ بالإقرار بأن هذا الميت أبوه ، فثبت الإرث له ، ثم ادعى مشاركته بعد ثبوت الأبوة للأول فلا تقبل بمجردا .

(و) لو قال مكلف لآخر (ماتت زوجتي ، وأنت أخوها قال :) مقوله له : هي أختي و (لست) أنت (بزوجه ، قبل إنكاره) أي الأخ زوجية المقر لها : ، لأن من شرطها الإشهاد فلا تكاد تخفى ، ويمكن إقامة البينة عليها^(١) .

(١) معونة أولى النهى ٦/٦٨٩ - ٧٠٠ ، وكشاف القناع ٦/٤٨٥ - ٤٩٠ .

(فصل : إذا أقر) واث (فى مسألة عول بمن)

أى بوارث (يُزيله :) أى العول (كزوج وأختين) لغير أم ، فالمسألة من ستة وتعول إلى سبعة ، للزوج ثلاثة ، ولكل من الأختين سهمان .

(أقرت إحداهما) أى الأختين (بأخ) مساولهما فيعصبهما ويزول العول ، وتصح مسألة الإقرار من ثمانية ، للزوج أربعة وللأخ سهمان ، ولكل أخت سهم ، والمسألتان متباينتان (فاضرب مسألة الإقرار) ثمانية (فى) مسألة (الإنكار) سبعة (تبلغ ستة وخمسين ، واعمل) فى القسمة (على ما ذكر :) بأن تضرب ماللمنكر من الإنكار فى الإقرار وما للمقر من مسألة الإقرار ، فى الإنكار ف (للزوج) من الإنكار ثلاثة فى مسألة الإقرار ثمانية (أربعة وعشرون ، وللمنكرة) سهمان من سبعة فى ثمانية (ستة عشر ، وللمقررة) سهم من الإقرار يضرب فى مسألة الإنكار (سبعة ، وللأخ) المقر به الباقي وهو (تسعة ، فإن صدّقها) أى المقررة (الزوج : فهو يدعى أربعة ،) تتممة النصف على ما بيده وهو الأربعة والعشرون (والأخ يدعى أربعة عشر ،) مثلى ، ما للأخت المقررة (فاقسم التسعة) الفاضلة بيد المقر [به] ^(١) (على مدّاهما :) أى الزوج ، والأخ وهو ثمانية عشر والتسعة نصفها فكل منهما نصف مدعاة ف (للزوج سهمان) من التسعة ؛ لأن مدعاه أربعة (وللأخ) منها (سبعة :) لأن مدعاه أربعة عشر ، فإن أقرت الأختان بالأخ وكذبهما دفع إلى كل منهما سبعة ، وللأخ أربعة عشر ، يبقى أربعة مقرون بها ، للزوج وهو ينكرها ، وفيها ثلاثة أوجه : أحدهما : أن تقر بيد من هي بيده لبطلان الإقرار بإنكار المقر له .

الثاني : يعطى للزوج نصفها ، وللأختين نصفها ؛ لأنها لا تخرج عنهم ولا شئ

[منها] ^(٢) للأخ ؛ لأنه لا يحتمل أن يكون له فيها شئ .

(١) ساقطة من « أ » و « ج » .

(٢) ساقط من (ج) .

الثالث : تؤخذ لبيت المال ؛ لأنه مال لم يثبت له مالك .

والأول هو مقتضى كلامه فى المسألة بعدها .

(**فإن كان معهم**) أي الأختين لغير أم ، والزوج (**أختان لأم** :) وأقرت إحدى الأختين لغير أم بأخ مساو لها فمسألة الإنكار من تسعة ، للزوج ثلاثة ، وللأختين لأم سهمان ، وللأختين لغيرها أربعة ، ومسألة الإقرار أصلها من ستة ، وتصح من أربعة وعشرين ، وبينهما موافقة بالإثلاث ، فإذا أردت العمل (**ضربت وفق مسألة الإقرار**) وهو ثلثها ثمانية (**فى مسألة الإنكار** :) تسعة ، تبلغ (**اثنين وسبعين** .) وكذا لو ضربت ثلث التسعة ثلاثة فى أربعة وعشرين فـ (**للزوج ثلاثة من**) مسألة (**الإنكار**) مضروبة (**فى وفق**) مسألة (**الإقرار** :) وهو ثمانية تبلغ (**أربعة وعشرين** ، ولو لدى الأم) سهمان من مسألة الإنكار فى وفق مسألة الإقرار ثمانية ، تبلغ (**ستة عشر** ، **وللمنكرة**) من الأختين لغير أم (**مثله** ،) أى ستة عشر من ضرب اثنين فى ثمانية (**وللمقرّة**) بالأخ منهما (**ثلاثة**) لأن لهما سهماً من الإقرار فى وفق الإنكار وهو ثلاثة فـ (**يبقى معها**) أي المقرّة ، (**ثلاثة عشر** ؛ للأخ منها) أي الثلاثة عشر (**سته** ،) مثلاً ما للمقرّة به (**يبقى**) بيدها (**سبعة** ، لا يدّعيها أحد ، ففى هذه المسألة وشبهها ،) مما يبقى فيه بيد المقر ، ما لا يدّعيه أحد (**تقرُّ بيد من أقرَّ**) لبطلان إقراره بانكار المقر له ، هذا إن كذب الزوج المقرّة ، (**فإن صدّق الزوج** :) المقرّة على إقرارها بالأخ (**فهو يدّعى اثني عشر** ،) مضافة إلى الأربعة والعشرين ، ليكمل له تمام نصف الاثنين وسبعين (**والأخ يدّعى ستة** ،) مثلي أخته ، وفى كلامه هنا فى شرحه^(١) نظر (**يكونان**) أي مدعي الزوج ، ومدعي الأخ (**ثمانية عشر** ، فاضربها) أي الثمانية عشر (**فى المسألة** :) أي الاثنين وسبعين (**لأن الثلاثة عشر**) الباقية بيد

(١) معونة أولى النهى ٧٠٤/٦ .

المقرة (لاتنقسم عليها ،) أي الثمانية عشر (ولاتوافقها ،) وحاصل ضرب ثمانية عشر في اثنين وسبعين ألف ومائتين وستة وتسعون (ثم من له شئ من اثنين وسبعين :) فهو ، (مضروب في ثمانية عشر ، ومن له شئ من ثمانية عشر :) فهو (مضروب في ثلاثة عشر ، وعلى هذا ، يُعملُ كل ماوردَ) فللزوج من المسألة أربعة وعشرون في ثمانية عشر بأربعمائة واثنان وثلاثون ، وله من الثمانية عشر اثنا عشر في ثلاثة عشر ، بمائة وستة وخمسين يجتمع له خمسمائة وثمانية وثمانون ، وللأختين لأم ستة عشر من المسألة في ثمانية عشر بمائتين وثمانية وثمانين ، وللمنكرة كذلك ، وللمقرة من المسألة ، ثلاثة في ثمانية عشر بأربعة وخمسين ، وللأخ من الثمانية عشر ستة في ثلاثة عشر بثمانية وسبعين وتتفق السهام بالسدس ، فرد المسألة إلى سدسها^(١) مائتين وستة عشر ، وكل نصيب إلى سدسه^(٢) .

(١) في ج « سدس » .

(٢) راجع في هذا الفصل : معونة أولى النهى : ٧٠١ - ٧٠٥ ، وكشاف القناع ٤/ ٤٩٠ - ٤٩٢ .

[وعم^(١) نصف كل حر للابن نصف ، ولابن الابن ربع ، والباقي للعم ونحوه .

(ولهما) أي أخوي الميت ، أو ابنيه إذا كان نصف كل منهما حر (مع عم) حر (أو نحوه :) كابن عم (ثلاثة أرباع المال ،) بالسوية بينهما (بالخطاب) بأن تقول لكل منهما : لك المال لو كنت حراً وأخوك رقيقاً ، ونصفه لو كنتما حرين فيكون لك ربع وثن (والأحوال) [بأن تقول :] ^(٢) مسألة حريتهما من اثنين ورقهما ، أو رق [أحدهما] ^(٣) مع حرية الآخر من واحد [وتكتفي باثنين ^(٤) ، وتضربها في أربعة] تكن ثمانية ، وكل منهما له المال في حال ونصفه في حال ، فإذا قسمت ذلك على أربعة خرج له ثلاثة وبقي للعم اثنان .

(ولابن وبنت نصفهما حر ، مع عم :) حر (خمسة أثمان المال ، على ثلاثة) لأن مسألة حريتهما من ثلاثة ، وحرية الابن وحده من واحد ، وكذا رقهما ، ومسألة حريتهما وحدها من اثنين ، فاضرب اثنين في ثلاثة بستة واضربها في أحد الأحوال ، أربعة بأربعة وعشرين ، للابن المال في حال ، وثلاثه في حال فاقسم أربعين على أربعة يخرج له عشرة ، وللبنت النصف في حال ، والثلث في حال ، فاقسم عشرين على أربعة يخرج لها خمسة ، ومجموع عشرة الابن وخمسة البنت خمسة عشر ، وهي خمسة أثمان الأربعة وعشرين ، والباقي للعم تسعة (و) ابن وبنت نصفهما حر (مع أم :) وعم حران (فلها) أي الأم (السدس ، وللابن خمسة وعشرون من أصل اثنين وسبعين ، وللبنت أربعة عشر) وللعلم مابقي ، لأن مسألة حريتهما ، تصح من ثمانية عشر ، للأم السدس ثلاثة ، وللابن عشرة وللبنت خمسة ، ومسألة رقهما من ثلاثة ،

(١) ساقطة من « أ » و « ج » .

(٢) غير واضحة في « ب » .

(٣) في ج « كل منهما » .

(٤) غير واضحة في « ب » .

للأم واحد ، وللعلم اثنان ومسألة حرية الابن من ستة ، وكذا مسألة حرية البنت ، وكلها داخلية في الثمانية عشر ، فاضربها في أربعة عدد الأحوال ، تبلغ اثنين وسبعين ، للأم السدس اثني عشر ؛ لأن كلاً من نصف حرية الابنين يحجبها عن نصف السدس ، فنصفاهما بمنزلة ابن حر يحجبها عن الثلث إلى السدس ، على ما اختاره في الإنصاف^(١) وغيره واختار في الإقناع^(٢) لها السدس وربع سدس ، فيكون لها خمسة عشر من اثنين وسبعين ، لأن الحرية لا تكمل فيهما كما تقدم^(٣) .

وللابن ستون في حال ، وأربعون في حال ، فاقسم مائة على أربعة يخرج له خمسة وعشرون ، وللبنت عشرون في حال ، وستة وثلاثون في حال ، فاقسم ستة وخمسين على أربعة يخرج لها أربعة عشر ، والباقي للعلم .

(وللأم مع الابنين) اللذين نصفهما حر (سدس ،) لما تقدم (ولزوجة) معهما (ثمن) لأنهما لو كانا رقيقين كان لها ربع ، فحجبها كل منهما بنصف حريته عن نصف الثمن^(٤) ، وخالف فيه في الإقناع^(٥) أيضاً .

حكم ما إذا كان ابنان نصف أحدهما حر :

(وابنان نصف أحدهما حر : المال بينهما أرباعاً ، تنزيلاً لهما ، وخطاباً بأحواهما) لأن مسألة الحرية من اثنين والرق من واحد ، فاضرب الاثنين في عدد الحاليين تصح من أربعة ، لكامل الحرية المال في حال ، ونصفه في حال ، فاقسم ستة

(١) المرداوي ٣٧٣/٧ ، المحرر ٤١٤/١ .

(٢) الحجاوي ١٢٣/٣ .

(٣) في ص : ٤٢٩ .

(٤) معونة أولى النهى ٧١٦/٦ - ٦١٨ ، وكشاف القناع ٤٩٦/٤ - ٤٩٧ .

(٥) الحجاوي ١٢٥/٣ .

على اثنين يخرج له ثلاثة ، وللمبعض النصف في حال فله ربع^(١) .

حكم مها يأة المبعض سيده أو مقاسمته :

(وإن هأياً^(٢) مبعضُ سيده ، أو قاسمه) أي سيده (في حياته : فكلُّ تركته) أي المبعض (لورثته) أي المبعض ، لأنه لم يبق لسيدة معه حق ، وإذا اشترى المبعض من ماله الخاص به رقيقاً وأعتقه فولأؤه له ، ويرثه وحده حيث يرث ذو الولاء كذلك^(٣) أشار إليه ابن نصر الله^(٤) .

(١) معونة أولى النهى ٧١٩/٦ ، وكشاف القناع ٤٩٧/٤ .

(٢) قال في القاموس المحيط ٤٤/١ مادة (الهَيْئَةُ) : تَهَا يُوْءُءُ : تَوَافَقُوا ، وَالْمُهَايَأَةُ : الأَمْرُ الْمُتَهَيِّئُ عَلَيْهِ .

(٣) معونة أولى النهى ٧١٩/٦ ، كشاف القناع ٤٩٧/٤ .

(٤) كشاف القناع ٤٩٤/٤ .

لمباشر عتقه ، فلم يثبت عليه بإعتاق أبيه ، وبنت مولاه ليست عصابة له وان خلف معتق أبيه ، ومعتق جده ، وليس هو معتقاً فميراثه لمعتق أبيه إن كان ابن معتقة ، أو سريته ، ثم لعصابة معتق أبيه فإن لم يوجد أحدهم فليبت المال^(١) .

(١) معونة أولى النهى ٧٣٦/٦ - ٧٤٢ ، وكشاف القناع ٥٠٢/٤ - ٥٠٤ .

الباقى لمولى أمها ، فإن ماتت إحداهما ، قبل أبيها فمالها له ، فإن مات فللباقية نصف ميراثه بالنسب ، ونصف الباقي وهو الربع ؛ لأنها مولاة نصفه ، ويبقى الربع لمولى البنت الميتة قبله ، فنصفه لهذه البنت ؛ لأنها مولاة نصف أختها وصار لها سبعة أثمان ميراثه ونصفه لموالى أختها الميتة ، وهم أختها ومولى أمها فنصفه لمولى أمها وهو الربع والربع الباقي يرجع إلى هذه الميتة فهذا الجزء دائر ؛ لأنه خرج من هذه الميتة وعاد إليها فيعطي لمولى الأم ، ولا يرث المولى من أسفل أحداً من مواليه من فوق من حيث كونه عتيقاً^{(١)(٢)} .

(١) معونة أولى النهى ٧٤٣/٦ - ٧٥٠ ، وكشاف القناع ٥٠٤/٤ - ٥٠٨ .

(٢) راجع فى هذا الفصل : معونة أولى النهى ٧٤٣/٦ - ٧٥٠ ، وكشاف القناع ٥٠٤/٤ - ٥٠٨ .

ولحقه بدار حرب (وإن علم) ذلك منه (أو ظن ذلك منه : حرّم) ، لأنه وسيلة الحرام (وصح) العتق ، ولومع علمه ذلك منه ، أو ظنه لصدور العتق من أهله فى محله أشبه عتق غيره .

(ويحصل) العتق (بقول .) من جائز التصرف ، [لا] ^(١) بمجرد نية كالطلاق ^(٢) وينقسم القول ، إلى صريح وكناية .

صيغة العتق الصريحة :

(وصريحه : لفظ « عتق ») ولفظ (« حُرِّيَّة ») لورود الشرع بهما فوجب اعتبارهما (كيف صُرِّفاً) كقوله لقنه أنت حر ، أو محرر أو حررتك ، أو أنت عتيق ، أو معتق بفتح التاء ، أو أعتقتك فيعتق ولو لم ينوه .

قال أحمد : فى رجل لقي امرأة فى الطريق فقال تنحى يا حرة ، فإذا هي جاريتها قال : قد عتقت عليه ^(٣) ، وقال فى رجل : قال لخدم قيام فى وليمة مروا ، أنتم أحرار ، وكان فيهم أم ولده ولم يعلم بها ، قال : هذا به عندى تعتق أم ولده ^(٤) .

(غير أمرٍ ومضارعٍ واسمٍ فاعل) كقوله لرقيقه حرره أو أعتقه ، أو أحرره أو أعتقه أو هذا محرر بكسر الراء ، أو معتق بكسر التاء ، فلا يعتق بذلك ؛ لأنه طلب ، أو وعد ، أو خبر عن غيره ، وليس واحد منها ، صالحاً للإنشاء ، ولا إخباراً عن نفسه فيؤاخذ به وقياس ما يأتى فى الطلاق لو قال له : أنت عاتق عتق .

(١) ساقطة من « أ » .

(٢) معونة أولى النهى ٧٥٣/٦ ، كشف القناع ٥١٠/٤ - ٥١١ .

(٣) المغنى ٣٤٥/١٤ - ٣٤٦ ، الإنصاف ٣٩٦/٧ ، معونة أولى النهى ٧٥٤/٦ ، كشف القناع ٥١١/٤ .

(٤) المغنى ٣٤٦/١٤ ، معونة أولى النهى ٧٥٤/٦ ، كشف القناع ٥١١/٤ .

ولا يعتق محرم من الرضاع ، كأمه وأبيه ، وابنه من رضاع ؛ لأنه لانص في عتقهم ، ولاهم في معنى المنصوص عليه فيبقون على الأصل ، وكذا الريبة^(١) ، وأم الزوجة وابنتها .

قال الزهري : جرت السنة بأنه يباع الأخ من الرضاعة^(٢) .

(وأبُّ وابنُ من زناً ، كأجنبيَّين) فلاعتق بملك أحدهما الآخر نصاً^(٣) ، لعدم أحكام الأبوة ، والبنوة من الميراث والحجب والمحرمية ، ووجوب الإنفاق ، وثبوت الولاية ، وكذا أخ ونحوه من زنا^(٤) .

حكم الحمل الذي لم يستثن :

(وَيَعْتَقُ حَمْلٌ لَمْ يُسْتَثْنِ) أي لم يستثنه معتق أمه (بعْتَقِ أُمَّهُ) لتبعيته لها في البيع والهبة ، ففي العتق أولى ، (وَلَوْ لَمْ يَمْلِكْهُ) أي الحمل رب الأمة كما لو اشترى أمة من ورثة ميت موصى بحملها لغيره فاعتقها فيسري العتق إلى الحمل (إِنْ كَانَ) معتقها (مُوسِراً) بقيمة الحمل يوم عتقه كفطرة (وَيُضْمَنُ) معتقها (قِيَمَتَهُ) أي الحمل (لِمَالِكِهِ) الموصى له به يوم ولادته حياً ، فإن استثنى الحمل معتق أمه لم يعتق وبه قال ابن عمر ، وأبو هريرة^(٥) .

(١) الريبة : بنت امرأة الرجل من غيره . المعجم الوسيط ٣٢١/١ ، مادة (رَبٌّ) .
(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٩٣/٦ رقم (٣٩١) كتاب البيوع والأقضية - من رخص في بيع الأخ من الرضاعة .

(٣) الفروع ٨٢/٥ ، الإنصاف ٤٠٢/٧ ، معونة أولى النهي ٧٥٩/٦ .

(٤) معونة أولى النهي ٧٥٧/٦ - ٧٥٩ ، كشف القناع ٥١٢/٤ - ٥١٣ .

(٥) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عمر ١٥٤/٦ (٦٣٣) كتاب البيوع والأقضية - في الرجل يعتق العبد وله مال . وأشار إليه ابن حزم في المحلى ١٩٧/١٠ - ١٩٨ ، عنه وعن أبي هريرة ، وكذا ابن قدامة في المغنى ٥٥٥/١٤ .

قال أحمد : أذهب إلى حديث ابن عمر فى العتق ، ولا أذهب إليه فى البيع^(١) .

ولحديث : « المسلمون على شروطهم »^(٢) .

ولأنه يصح إفراده بالعتق ، بخلاف البيع فصح استثنائه كالمنفصل ، ويفارق البيع فى أنه عقد معاوضة يعتبر فيه العلم بصفات المعوض ليعلم هل يقابل العوض أولاً (ويصح عتقه) أى الحمل (دونها) أى دون أمه نصاً^(٣) ؛ لأن حكمه ، حكم الإنسان المنفرد ، ولهذا تورث عنه الغرة^(٤) إذا ضربت بطن أمه ، فأسقطته كأنه سقط حياً ، وتصح الوصية به وله ، ويرث (ومن ملك بغير إرث) كشراء وهبة ، وغنيمة (جزءاً) كثيراً أو قليلاً (ممن يعتق عليه) بملك (وهو) أى المالك للجزء (مؤسراً بقيمة باقية ، فاضلة) عن حاجة من يمونه (كفطرة) ، أى عن نفقة يوم وليلة ، وما يحتاجه من نحو مسكن وخادم ، (يوم ملكة :) متعلق بموسر (عتق) عليه (كله ، وعليه ما يقابل جزء شريكه من قيمة كله) فيقوم كاملاً لاعتق فيه ، وتؤخذ حصة الشريك منها لفعله سبب العتق اختياراً منه ، وقصداً إليه ، فسرى ولزمه الضمان كما لو وكل من أعتق نصيبه (وإلا :) يكن موسراً بقيمة باقية كله (عتق ما يقابل ما هو مؤسراً به) فمن

(١) مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله ١١٩٣/٣ مسألة رقم (١٦٤٤) . المغنى ٥٥٥/١٤ ، معونة أولى النهى ٧٦٠/٦ .

(٢) سنن أبو داود ٣٠٤/٣ رقم (٣٥٩٤) كتاب الأقضية - باب فى الصلح ، من حديث أبي هريرة ، الجامع الصحيح للترمذي ٦٢٥/٣ - ٦٢٦ (١٣٥٢) كتاب الأحكام - باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ فى الصلح بين الناس ، من حديث عمرو بن عوف عن أبيه عن جده . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

(٣) مسائل الإمام أحمد برواية أبي الفضل صالح ١٠٦/٢ - ١٠٧ مسألة رقم (٦٦٣) . الفروع ٨٢/٥ ، الإنصاف ٤٠٠/٧ ، معونة أولى النهى ٧٦١/٦ .

(٤) الغرة : العبد أو الأمة ، وأصل الغرة البياض فى وجه الفرس . المطلع ص : ٣٦٤ .

وغيره ، قال أحمد : يرويه عبيد الله^(١) بن أبي جعفر^(٢) من أهل مصر وهو ضعيف الحديث كان صاحب فقه ، فأما الحديث فليس فيه بالقوى^(٣) .

(١) فى أ و ب «عبد الله» .

(٢) عبيد الله بن أبي جعفر المصرى ، أبوبكر الفقيه ، مولى بنى كنانة ، أو أمية ، قيل اسم أبيه يسار ، ثقة ، وقيل عن أحمد أنه لئنه وكان فقيهاً عابداً من الخامسة . مات سنة اثنتين ، وقيل أربع وقيل خمس وقيل ست وثلاثين . تقريب التهذيب ٥٣١/١ (١٤٣٢) .

(٣) معونة أولى النهى ٧٦٤/٦ - ٧٦٥ ، كشف القناع ٥١٥/٤ .

(وَيُضْمَنُ شِقْصُ) عتق على شريك بالسراية (من مكاتب ،) بالحصّة (من قيمته مكاتباً) يوم عتقه ؛ لأنه وقت التفويت على ربه ، ولا ينفذ عتق شريك لنصيبه بعد سراية العتق عليه ؛ لأنه صار حراً بعتق الأول له ، وتستقر القيمة على المعتق الأول (وإلا :) يكن موسراً بقيمة باقية كله (ف) لا يعتق من شقص شريكه إلا (ما قَابَلَ ماهو) أي المعتق (موسراً به) من قيمته (والمِعْسَرُ يَعْتِقُ حَقَّهُ) إذا أعتقه من الرقيق المشترك (فقط ، ويبقى حقُّ شريكه) لقوله ﷺ : « وإلا فقد عتق منه ما قد عتق »^(١) .

وان اختلفا في قدر القيمة رجع إلى قول المقومين ، فإن كان الرقيق مات أو غاب، أو تأخر تقويمه زمنًا ، تختلف فيه القيم فقول معتق ؛ لأنه منكر لما زاد عن قوله ، كما لو اختلفا في [صنعة]^(٢) توجب زيادة قيمته إلا أن كان القن يحسنها ، ولم يمض ما يمكن تعلمها فيه ، والأصل براءته منه وإن اختلفا في عيب ينقص قيمته فقول شريك ؛ لأن الأصل السلامة ما لم يكن متصفًا بالعيب^(٣) (ومن له نصفُ قِنٍّ ، ولآخر ثلثه ، ولثالث سدسه - فأعتق مُوسِرَانِ مِنْهُم) أي الشركاء (حَقَّهُمَا) منه (معاً) بأن وكلا في عتقه واحد أو وكل أحدهما الآخر فأعتقه بكلام واحد (تساويا في ضمان الباقي ،) أي حق الشريك الثالث ؛ لأن عتق نصيب الثالث عليهما إتلاف لرقه وقد اشتركا فيه (و) تساويا في (ولأئه) أي حق الثالث لتساويهما في عتقه عليهما ، فإن كان أحد المعتقين موسراً فقط قوم عليه وحده نصيب الثالث وله وحده ولاؤه ؛ لأن المعسر لا يسرى عتقه ، (و :) قول شريك في رقيق (« أعتقتُ نصيبَ شريكي » لغوٌ ،) لأنه لا تصرف له فيه لعدم الولاية عليه والوكالة منه (كقوله لقنَّ غيره : « أنت

(١) سبق تخريجه ص : ٤٦٣ .

(٢) في أ « منفعة » .

(٣) راجع الأشباه والنظائر للسيوطي ص : ١٢٢ - ١٢٩ .

حرُّ من مالى ، أو) أنت (حر فيه ،) أي مالى (فلا يعتق (على قائل (ولو رَضِيَ سيدهُ) لأنه لا تصرف له فى مالى غيره بلا إذن (و) إن قال شريك فى رقيق (« أعتقت النصيب » ينصرف إلى ملكه ،) من الرقيق (ثم يسرى) إلى نصيب شريكه إن كان المعتق موسراً بقيمته ؛ لأن الظاهر أنه أراد نصيبه .

ونقل ابن منصور عن أحمد فى دار بينهما ، قال أحدهما بعتك نصف هذه الدار ، لا يجوز إنما له الربع من النصف حتى يقول : نصيبى ^(١) .

(ولو وكلَّ شريك شريكه ،) فى عتق نصيبه من رقيق مشترك بينهما نصفين (فأعتق) الوكيل (نصفه) أي القن (ولانية :) له بأن لم ينو نصف نفسه ولا نصف موكله (انصرف) العتق (إلى نصيبه) أي المعتق دون موكله ؛ لأن الأصل تصرف الإنسان لنفسه حتى ينويه لموكله (وأيهما) أي الشريكين (سَرى عليه :) العتق بعتك النصف عن نفسه أو شريكه (لم يضمه) أي نصيب الشريك كما لو أعتقاه معاً (وإن ادعى كلُّ) من شريكين (موسرين : « أن شريكه أعتق نصيبه ») من رقيق مشترك بينهما (عتق المشترك : لا عتاف كل) من الشريكين (بحريته ، وصار) كل (مدعياً على شريكه بنصيبه من قيمته) فإن كان لأحدهما بينه حكم له بها (و) إن لم يكن لواحد منهما بينة فإنه (يحلف كلُّ) منهما للآخر (للسراية) فإن نكل ^(٢) أحدهما قضى عليه للآخر ، وإن نكلا جميعاً تساقط حقاهما لتمامتهما ، (وولاؤه لبيت المال) دونهما ؛ لأن أحدهما لا يدعيه ، أشبه المال الضائع (ما لم يعترف أحدهما بعتك :) كله أو جزئه (فيثبت له ،) ولاؤه (ويضمن حقَّ شريكه) أي قيمة حصته

(١) الفروع ٨٧/٥ ، الإنصاف ٤١١/٧ ، معونة أولى النهى ٧٧١/٦ ، كشف القناع ٥١٨/٤ .

(٢) نكل عن الأمر نكولاً : جَبَنَ ونَكَصَ يقال نكل عن العدد ، ونكل عن اليمين . القاموس المحيط ٩٥٣/٢ مادة (نكل) .

لاعتزافه ، وسواء كانا عدلين ، أو فاسقين ، مسلمين أو كافرين ، لتساويهما في الإعتزاف والدعوى (وَيَعْتَقُ حَقُّ) شريك (معسرٍ فقط ، مع يُسِرَّة) الشريك (الآخر) إذا إدعى كل منهما أن شريكه أعتق نصيبه منه لاعتزاف المعسر أن نصيبه صار حراً باعتاق شريكه الموسر لسراية عتقه إلى حصة المعسر ، وأما الموسر فلا يعتق نصيبه ، لأنه يدعي أن المعسر الذي لا يسرى عتقه أعتق نصيبه فعتق وحده ، ولا تقبل شهادة المعسر عليه ، لأنه يجر إلى نفسه نفعاً بإيجاب قيمة حصته له ، فإن لم يكن للعبد بينه سواه حلف الموسر ، وبرئ من القيمة ، ولوالاء للمعسر في نصيبه ، لأنه لا يدعيه ، ولا للموسر أيضاً ، فإن عاد المعسر فاعترف بالعتق ، ثبت له ولواء حصته ، وإن عاد الموسر فاعترف باعتاق نصيبه [وصدقه المعسر ^(١) مع إنكار المعسر] لعتق نصيبه عتق نصيب المعسر أيضاً ، وعلى الموسر غرامة نصيب المعسر ، وله الولاء على جميعه (ومع عُسْرَتَهُمَا :) أي الشريكين المدعي كل منهما أن الآخر أعتق نصيبه (لَا يَعْتَقُ مِنْهُ) أي الرقيق المشترك (شَيْءٌ) لأن عتق المعسر لا يسري إلى شريكه ، فلا اعتراف من أحدهما بعتق نصيبه وليس في دعواه أكثر من أنه شاهد على شريكه بإعتاق نصيبه ، فإن كانا فاسقين فلا عبرة بقولهما (وَإِنْ كَانَ عَدْلَيْنِ فَشَهِدَا ،) أي شهد كل منهما على شريكه أنه أعتق نصيبه (فَمَنْ حَلَفَ مَعَهُ) الرقيق (المشترك :) بينهما (عَتَقَ نَصِيبَ صَاحِبِهِ) لأنه لا يجر بشهادته نفعاً إلى نفسه ، ولا يدفع عنها ضرراً ، فلا مانع من قبولها ، وإن لم يحلف المشترك مع شهادة أحدهما لم يعتق منه شيء ؛ لأن العتق لا يحصل بشاهد واحد بلائمين ، وإن كان أحدهما عدلاً دون الآخر حلف مع شهادة العدل وصار نصفه حراً (وَأُيْتِهُمَا) أي الشريكين المعسرين المتداعيين ، (مَلِكٌ مِنْ نَصِيبِ شَرِيكِهِ الْمَعْسَرِ شَيْئاً : عَتَقَ) عليه ما ملكه من نصيب شريكه (وَلَمْ يَسِرْ) العتق (إِلَى نَصِيبِهِ)

(١) في ب وج « وانكر المعتق عتق نصيبه » .

خلافاً لأبي الخطاب^(١) ؛ لأن عتقه لما ملكه حصل بإعترافه بحريته بإعتاق شريكه ، ولاولاء له عليه ؛ لأنه لا يدعي إعتاقه بل يعترف أن المعتق غيره ، وإنما هو مخلص له ممن يسترقه ظلماً كفداء الأسير ، وإن اشترى كل منهما من الآخر ثم أقر كل منهما بأنه كان أعتق نصيبه قبل بيعه ، وصدق الآخر في شهادته بطل البيعان وكل منهما له ولاء نصفه ؛ لأن أحداً لا ينازع فيه ، وكل منهما يصدق الآخر في استحقاق الولاء .

(ومن قال لشريكه الموسر : إن أعتقت نصيبك فنصبي حرٌّ فأعتقه :) أي

[أعتق]^(٢) الشريك الموسر نصيبه (عتق الباقي) من المشترك (بالسراية) عليه (مضموناً) على الموسر بقيمته لسبق السراية فمنعت عتق الشريك المعلق وولأؤه كله للموسر (وإن كان) المقول له أن أعتقت نصيبك فنصبي حر (معسراً :) واعتق نصيبه (عتق على كل) منهما (نصيبه) المباشر بالتجنيز والآخر بالتعليق (و) إن قال أحد الشريكين للآخر (« إن عتقت نصيبك فنصبي حرٌّ مع نصيبك » ففعل :) أي أعتق نصيبه (عتق) المشترك (عليهما مطلقاً) أي موسرين كانا أو معسرين ، أو مختلفين ، ولاضمان على المعتق ؛ لوجود العتق منهما معاً ، كما لو وكل أحد الشريكين الآخر فأعتقه عنهما بلفظ واحد وإن قال إن أعتقت نصيبك فنصبي حر قبل اعتاقلك فأعتق مقول له نصيبه وقع عتقهما معاً فلاضمان .

(ومن قال لأمته : « إن صليت مكشوفة الرأس فأنت حرّة قبله » فصلت

كذلك :) أي مكشوفة الرأس (عتقت) لوجود الشرط ولغا قوله قبله (و) من قال لقنه : (« إن أقررت بك لزيد فأنت حرٌّ قبله » فأقر به له :) أي لزيد (صح إقراره) له (فقط) دون العتق ؛ لأنه لا ينفذ في ملك الغير بلا إذن (و) إن قال لقنه : (إن

(١) المغنى ٣٤٦/٦ ، الإنصاف ٤١٢/٧ ، كشف القناع ٥١٩/٤ .

(٢) في أ « أي نصيب الشريك الموسر » .

أقررتُ بك لزيد فأنت حر ساعة إقرارى ، ففعل) أي أقر به لزيد (لم يصحاً) أي الإقرار ، ولا العتق ، لتنافيهما .

(ويصحُّ شراءُ شاهدين) أو أحدهما (من) أي رقيقاً (رُدَّتْ شهادتهما) على سيده (بعته ، ويعتق) عليهما (كأنتقاله) أي من ردت شهادتهما بعته (لهما بغير شراء) كهبة ، ولأولاء لهما عليه ؛ لاعترافه أن المعتق غيرهما ، وأنهما مخلصان له ممن يسترقه ظلماً ، (ومتى رجعَ بائع :) فاعترف بعته المشهود به عليه مع رد الشهادة (رَدَّ) البائع (ما أخذَ) ثمناً لاعترافه بقبضه بغير حق (واختصَّ يارثه) بالولاء ؛ لأنه لا منازع له فيه ، حيث بقي الشاهدان على شهادتهما (ويوقف :) إرثه (إن رجع الكلُّ ،) أي الشاهدان عن شهادتهما بعته ، ورجع البائع عن إنكاره العتق بعد بيعه (حتى يصطلحوا) عليه ؛ لأنه لا مرجح لأحدهم (وإن لم يرجع أحدٌ :) منهم بأن لم يرجع البائع عن إنكاره عتقه ، ولم يرجع الشاهدان عن شهادتهما عليه بعته (ف) إرثه (لبيت المال) لإقرار كل بأنه لاحق له فيه ، أشبه سائر الأموال التي لا يعلم لها مالك^(١) .

(١) راجع في هذا الفصل : معونة أولى النهى ٧٦٧/٦ - ٧٧٧ ، كشف القناع ٥١٥/٤ - ٥٢١ .

ولأنه لا ملك له عليه فلا^(١) يقع عتقه كما لو نجزه ، (وإن عاد ملكه) أي المعلق بشرائه أو إرثه ونحوه (ولو بعد وجودها) أي الصفة (حال زواله :) أي ملك المعلق عليه^(٢) (عادت) الصفة فيعتق إن وجدت في ملكه ، لأن التعليق ، والشرط وجدا في ملكه أشبه ماله لم يتخللها زوال ملك ، ولا وجود صفة حال زواله ، ولا يعتق قبل وجود الصفة بكمالها كالجعل في الجعالة (ويبطل) التعليق (بموته) أي المعلق لزوال ملكه زوالاً غير قابل للعود (فقولُه) أي السيد لرقيقه (إن دخلت الدار بعد موتي فأنت حرُّ لغو) كقوله لعبد غيره إن دخلت الدار فأنت حر وكقوله إن دخلت الدار بعد بيعي لك فأنت حر ، ولأنه اعتاق له بعد استقرار ملك غيره عليه فلم يعتق به كما لو نجزه ، (ويصح :) قول مالك رقيق له (« أنت حر بعد موتى بشهر ») كما لو وصى بإعتاقه ، أو بأن تباع سلعته ويتصدق بثمانها (فلا يملك وارثُ بيعه) أي الرقيق المقول له ذلك (قبله) أي مضي الشهر (ك) ما لا يملك وارث بيع (موصىً بعته) أي الرقيق المقول له ذلك (قبله) أي قبل عتقه (أو) أي وكما لا يملك بيع موصى به (لمعين قبل قبوله) أي الموصى له به لتعليق حقه به (وكسبه) أي المقول له أنت حر بعد موتى بشهر (بعد الموت) أي موت سيده (وقبل انقضاء الشهر للورثة) ككسب أم الولد في حياة سيدها (وكذا :) قول سيد لرقيقه (أخدمُ زيداً سنة بعد موتى ، ثم أنت حر ») فيعتق إذا فعل ذلك وخرج من الثلث (فلو أبرأه زيدٌ من الخدمة :) بعد موت سيده (عتق في الحال) أي حال إبراء زيد له من الخدمة لبراءته منها بهبتها له (وإن جعلها) أي الخدمة (لكنيسة) بأن قال له سيده : اخدم الكنيسة سنة بعد موتى ثم أنت حر (وهما) أي السيد والعبد (كافران - فأسلم العبدُ

سنن ابن ماجه ٦٦٠/١ رقم (٢٠٤٧) كتاب الطلاق - باب لاطلاق قبل النكاح .

(١) في أ « فلم » .

(٢) في أ وج « عنه » .

قبلها: أي قبل خدمتها السنة وبعد موت سيده (عَتَقَ مَجَاناً) أي فلا يلزمه شيء ؛ لأنه لم يتمكن من الخدمة المشروطة عليه ؛ لأن الإسلام يمنعه منها فبطل اشتراطها كسائر الشروط الباطلة (و) من قال لرقيقه (« إن خدمت ابني حتى يستغني فأنت حر » فخدمه حتى كبر واستغني عن رضاع : عَتَقَ) ولا يشترط علم زمن الخدمة فمن قال لقنه أعتقتك على أن تخدم زيدا مدة حياتك صح ، لحديث سُفَيْنَةَ^(١) قال : « كنت مملوكاً لأُم سلمة فقالت : أعتقتك ، واشترطت عليك أن تخدم رسول الله ﷺ ماعشت ، فقلت : إن لم تشرطي علي مافارقت رسول الله ﷺ ماعشت فأعتقيني واشترطي علي^(٢) » رواه أحمد وأبوداود واللفظ له ، والنسائي والحاكم وصححه ، ومعناه عن ابن مسعود .

ولأن القن ومنافعه لسيده فإذا أعتقه واستثنى منافعه فقد أخرج الرقبة وبقي المنفعة ، على ما كانت عليه ، وإنما اشترط علم زمن الإستثناء في البيع ؛ لأنه عقد معاوضة ، والشن يختلف بطول المدة وقصرها (و) من قال لرقيقه (« إن فعلت كذا فأنت حر بعد موتي » ففعله) كأن قال له إن صليت فأنت حر بعد موتي فصلي (في حياة سيده : صار مدبراً) لوجود شرط التدبير فإن لم يفعل [حتى مات]^(٣) سيده لم يعتق ؛ لأنه جعل مابعد الموت ظرفاً لوقوع الحرية وذلك يقتضي سبق وجود شرطها ؛

(١) سفينة مولى رسول الله ﷺ يكنى أبا عبد الرحمن يقال كان اسمه مهران ، أو غير ذلك ، فلقب سفينة لكونه حمل شيئاً كبيراً في السفر ، روى عن النبي ﷺ وعلي وأم سلمة .

ترجمته في : الإصابة ٥٦/١ ، أسد الغابة ٣٢٤/٢ ، تهذيب التهذيب ١٢٥/٤ .

(٢) مسند الإمام أحمد ٢٢١/٥ رقم (٢١٦٧٨) ، سنن أبوداود ٢١/٤ - ٢٢ رقم (٣٩٣٢) كتاب العتق - باب في العتق على الشرط . ولم أره في النسائي .

المستدرک مع التلخیص ٢١٣/٢ - ٢١٤ ، كتاب العتق ، وقال : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي .

(٣) في ج « في حياة سيده » .

لأن الشرط لابد أن يسبق الجزاء (ويصح) من حر (- لامن رقيق - تعليق عتق قن غيره بملكه ، نحو) قوله : (إن ملكت فلاناً ،) فهو حر (أو) قوله (« كلُّ مملوك أملكه ، فهو حرٌّ ») فإذا ملكه عتق لإضافة العتق إلى حال يملك عتقه فيه أشبه مالمو كان التعليق ، وهو في ملكه بخلاف ، إن تزوجت فلانة فهي طالق ؛ لأن العتق مقصود من الملك النكاح لا يقصد به الطلاق .

وفرق أحمد بأن الطلاق ليس لله ، وليس فيه قرينة إلى الله تعالى^(١) فإن قاله رقيق لم يصح ؛ لأنه لا يصح عتقه حين التعليق ؛ لأنه لا يملكه وعلى القول بأنه يملكه فهو ملك ضعيف ، ولا يتمكن من التصرف فيه ، وللسيد انتزاعه منه . و (لا) يصح تعليق عتق قن غيره (بغيره ،) أي غير ملكه له (نحو) قوله (: « إن كلمتُ عبدَ زيد فهو حرٌّ » . فلا يعتق . إن ملكه ثم كلمه) لأنه لا يعتق بتنجزه فلم يعتق بتعليقه ، وإنما خولف في التعليق بالملك ؛ لأنه يراد للعتق (و) إن قال جازر التصرف (أوَّلُ) قن أملكه حر (أو) قال (آخرُ قن أملكه) حر (أو) قال أول أو آخر من (يطلعُ من رقيقي ، حرٌّ » فلم يملك » ،) إلا واحداً عتق (أو) لم (يطلع إلا واحداً : عتق) لأنه ليس من شرط الأول أن يكون له ثان ، ولامن شرط الآخر أن يكون قبله أول ، ولذلك من أسمائه تعالى الأول^(٢) والآخر .

(ولو ملك اثنين معاً : أولاً وآخراً) عتق واحد بقرعة ، وكذا لو طلع اثنان فأكثر معاً نصاً^(٣) (أو قال لأُمته : « أول ولد تلدينه حرٌّ » فولدت) ولدين (حيَّين معاً : عتق واحداً) منهما (بقرعة) لأنه لم يسبقهما غيرهما فوجدت الصفة فيهما فأما أن

(١) الفروع ٨٩/٥ ، معونة أولى النهي ٧٨٧/٦ ، كشف القناع ٥٢٤/٤ .

(٢) قال تعالى : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾ سورة الحديد من الآية رقم : (٣) .

(٣) الفروع ٨٩/٥ - ٩٠ ، والإنصاف ٤١٩/٧ ، معونة أولى النهي ٧٨٧/٦ .

يعتقا أو يعتق أحدهما ، ويعين بقرعة وهو المنصوص فلا يعدل عنه ؛ لأن المعلق إنما أراد عتق واحد فقط .

(و) إن قال لأُمته (« آخِرُ وَلَدٍ تَلَدَيْنَهُ حُرٌّ » فولدت حياً ثم ميتاً : لم يعتق الأول) لأنه لم [توجد ^(١)] الصفة فيه (وإن ولدت ميتاً ثم) ولدت [ولداً] ^(٢) (حياً : عتق الثاني) لوجود الصفة فيه (وإن ولدت توأمين [فأشكَلَ الآخِرُ) منهما (أُخرج بقرعة) لاستحقاق أحدهما العتق [و ^(٣)] لو لم يعينه (و) إن قال لأُمته (أولُ وَلَدٍ تَلَدَيْنَهُ أَوْ) قال (إن ولدت ولداً ، فهو حرٌّ : فولدت) ولداً (ميتاً ثم) ولدت ولداً (حياً : لم يعتق الحيُّ) لأن الصفة إنما وجدت في الميت ، وليس محل العتق فأنحلت اليمين به (و) إن قال لإمائه ^(٤) ، أو زوجاته (أولُ أُمَةٍ) لي تطلع (أو) أول (امرأةٍ لي تطلع) فالأمة (حرة أو) المرأة (طالقٌ ، فطَلَعُ الْكُلِّ) من إمائه أو زوجاته معا (أو) طلع (اثنتان) منهن (معاً : عَتَقَ) من الإماء واحدة بقرعة (و طَلَّقَ) من الزوجات (واحدة بقرعة) لما تقدم (و) إن قال (آخِرُ قَنٍّ أَمْلَكَهُ حُرٌّ » فملك عبيداً ، ثم مات : فَأَخْرَجَهُمْ حُرٌّ مِنْ حِينَ شَرَّاهُ) لوجود الصفة فيه ، ولا يحكم بعتق واحد معين منهم مادام السيد حياً ، لاحتمال أن يشتري قناً بعد الذي في ملكه ، فيكون هو الآخر ، فإذا مات علم يقيناً آخر ما اشتراه فيعلم أنه الذي وقع عليه العتق .

(وكسبه) أي الذي تبين عتقه (له) من حين شرائه ؛ لأنه حر ، (ويُحرَّم) على من قال آخر قن أملكه حر (وطءُ أمةٍ) اشتراها بعد ذلك ، (حتى يملك غيرها)

(١) ما بين المعكوفين ساقط من « ب » .

(٢) ساقط من « ب » و « ج » .

(٣) ساقطة من « ب » .

(٤) في أ « لأُمته » .

لا احتمال أن لا يملك بعدها قناً فتكون حرة من حين شرائها فيكون وطؤه في حرة أجنبية ، ولا يزول هذا الإحتمال إلا بشرائه غيرها ، ومن قال لقنه : إن لم أضربك عشرة أسواط مثلاً فأنت حر ولم يعين وقتاً ، لم يعتق حتى يموت أحدهما ، وإن باعه قبل ذلك صح ، ولم يفسخ البيع (وَيَتَّبِعُ مَعْتَقَةً بِصِفَةٍ) علق عليها عتقها (وَلَدٌ) ها فيعتق بعثها إن (كانت حاملاً به حال عتقها) بوجود الصفة ؛ لأن العتق وجد فيها وهي حامل به أشبهت المنجز عتقها (أو) كانت حاملاً به (حال تعليقه) أي العتق لأنه كان حين التعليق كعضو من أعضائها فسرى التعليق إليه ، فإذا وجدت الصفة وهو حي عتق كأمه كما لو عتقت وهي حامل به و (لا) يتبعها في العتق (ما) أي ولد (حملته ووضعت بينهما) أي بين التعليق ووجود الصفة ؛ لأنها لم تتعلق به حال التعليق ولا حال العتق (و) إن قال لرقيقه (« أنت حرٌ وعليك ألفٌ ، يَعتِقُ بلا شيءٍ ») عليه لأنه أعتقه بغير شرط ، وجعل عليه عوضاً لم يقبله فعتق ولم يلزمه شيء ، (و) إن قال له : أنت حر (على ألفٍ ، أو) أنت حر (بألفٍ ، أو) أنت حر (على أن تُعطيني ألفاً ، أو) قال له (« بِعتِكَ نفسك بألفٍ » لا يَعتِقُ حتى يَقْبَلَ) لأنه أعتقه على عوض فلا يعتق بدون قبوله و « على » تستعمل للشرط والعوض كقوله تعالى : ﴿ قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبَعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ ^(١) [وقال] ^(٢) : ﴿ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴾ ^(٣) ونحوه .

(و) إن قال لرقيقه أنت حر (على أن تُخْدَمَنِي سنةً) ونحوها (يَعتِقُ) في الحال (بلا قبولٍ) القن (وتلزمه الخدمة ، وكذا لو استثنى خدمته مدة حياته ، أو) استثنى

(١) ١٨ - سورة الكهف من الآية : ٦٦ .

(٢) ساقطة من « ج » .

(٣) ١٨ - سورة الكهف من الآية : ٩٤ .

لشرائه بعين مال غيره بغير إذنه ، فلم يصح الشراء ، ولم ينفذ العتق ؛ لأنه أعتق مملوك غيره بغير إذنه ، وما أخذه السيد فماله (وإلا) يشتره بعين المال بأن اشتراه بثمان في ذمته وأعتقه صح الشراء ، و (عتَقَ ، ولزم مشتريه) الثمن (المسمَّى) في البيع ، وما أخذه من العبد ودفعه لسيدة فملك السيد لا يحسب من الثمن وولاؤه لمشتري^(١) .

(١) راجع في هذا الفصل : معونة أولى النهى ٧٧٩/٦ - ٧٩٢ ، كشف القناع ٥٢١/٤ - ٥٢٦ .

العتق دون الميت، أو المبيع (كقوله) أي المالك (له ولأجنبي^١) أحدهما حر (أو) قوله لقنه و (بهيمة : « أحدهما حرٌّ » ، فَيَعْتِقُ) قنه (وحده ، وكذا الطلاق) إذا قال لزوجتيه : إحداهما طالق غداً مثلاً فماتت أحدهما ، أو بانت قبله ، أو قال لزوجته وأجنبية ، أو بهيمة إحداهما طالق^(١) ، ويأتي موضحاً في الطلاق^(٢) .

(١) راجع في هذا الفصل : معونة أولى النهي ٧٩٣/٦ - ٧٩٦ ، كشف القناع ٥٢٧/٤ - ٥٢٨ .

(٢) شرح منتهى الإرادات للبهوتي ١٤٣/٣ - ١٤٤ .

فصل : فيمن أعتق في مرضه جزءاً من رقيق

(فصل : ومن أعتق في مرضه) أي مرض موته المخوف ، ومثله ما ألحق به كمن قدم لقتل أو حبس له أو وقع الطاعون ببلده ونحوه (جزءاً من) رقيق (مختص به أو) من رقيق (مشترك ، أو دبره ،) أي دبر جزءاً من مختص به ، أو مشترك (ومات وثلثه يحتمله) أي الرقيق المعتق أو المدبر بعضه (كله : عتق) كله بالسراية إلى باقيه من ثلث ماله ؛ لأن ملك المعتق لثلث ، ماله ملك تام يملك التصرف فيه بالتبرع وغيره ، أشبه عتق الصحيح الموسر (ولشريك في) رقيق (مشترك) بينه وبين مريض (مايقابل حصته) أي الشريك (من قيمته) أي المشترك يوم عتقه ، تعطى له من التركة لقوله عليه الصلاة والسلام : « وأعطى شركاؤه حصصهم »^(١).

(فلومات) الرقيق الذي أعتق سيده جزءاً منه في مرضه ، (قبل سيده : عتق بقدر ثلثه) أي ثلث مال سيده منه كما لو لم يمت فيورث عنه كسبه بما عتق منه (ومن أعتق في مرضه) المخوف (ستة) أعبد أو إماء (قيمتهم سواء ، وثلثه يحتملهم ،) ظاهراً (ثم ظهر) على معتقهم (دينٌ يستغرقهم :) أي الستة (بيعوا) كلهم (فيه) أي الدين ، لتبين بطلان عتقهم بظهور الدين ؛ لأنه تبرع بمرض الموت المخوف ، يعتبر خروجه من الثلث ، فقدم عليه الدين كالهبة ، وخفاء الدين لا يمنع ثبوت حكمه (وإن استغرق) الدين (بعضهم :) أي الستة (بيع) منهم (بقدره) أي الدين (مالم يلتزم وارثه) أي المعتق (بقضائه ،) أي الدين (فيهما) أي فيما إذا استغرقهم الدين جميعهم ، وما استغرق بعضهم ، فإن التزم بقضائه عتقوا ، لأن المانع من نفوذ العتق الدين ، فإذا سقط بقضاء الوارث ، وجب نفوذ العتق ، (وإن) لم يظهر عليه دين و (لم يُعلم له مال غيرهم :) أي الستة الذين أعتقهم ، ولم تجز الورثة عتق جميعهم (عتق

(١) سبق تخريجه ص : ٤٦٣ .

(وإن كانوا) أي العتقاء في المرض (ثمانية :) ولأمال له غيرهم (فإن شاء أقرع بينهم بسهمي حرية وخمسة رق ، وسهم لمن ثلثاه حر ، وإن شاء جزأهم أربعة ،) أجزاء (وأقرع) بينهم (بسهم حرية وثلاثة رق ، ثم أعادها) أي القرعة بين الستة (لإخراج مَنْ ثلثاه حر) ليظهر العتيق من غيره ، (وكيف أقرع جاز) لأن الغرض خروج الثلث بالقرعة كيف اتفق ، (وإن أعتق عبدَيْن قيمه أحدهما : مائتان ، و) قيمة (الآخر : ثلثمائة : جمعت الخمسمائة : فجعلتها الثلث) لئلا يكون فيه كسر فتعسر النسبة إليه ، (ثم أقرعت) بين العبدین لتمييز العتيق منهما (فإن وقعت) القرعة (على الذي قيمته مائتان ، ضربتها في ثلاثة :) مخرج الثلث كما تعمل في مجموع القيمة (تكن ستمائة ، ثم نسبت منه) أي المضروب (الخمسمائة) لأنها الثلث تقديراً (قيعتق) منه (خمسة أسداسه) لأن الخمسمائة خمسة أسداس الستمائة (وإن وقعت) القرعة (على) العبد (الآخر : عتق) منه (خمسة اتساعه) لأنك تضرب قيمته ثلثمائة في ثلاثة تكن تسعمائة فتنسب منها الخمسمائة تكن خمسة اتساعها (وكل ما يأتي من هذا) الباب (فسييله :) أي طريقه (أن يضرب في ثلاثة ،) مخرج الثلث (ليخرج) صحيحاً (بلا كسر ، وإن أعتق) مريض عبداً (مُبهماً من) أعبد (ثلاثة ،) لا يملك غيرها (فمات أحدهم) أي الثلاثة (في حياته :) أي السيد (أقرع بينه) أي الميت (وبين الحيين) لأن الحرية إنما تنفذ في الثلث ، أشبه مالو أعتق معيناً (فإن وقعت) القرعة (عليه :) أي الميت (رقا) لأنه إنما أعتق واحداً (و) إن وقعت القرعة (على أحدهما :) أي الحيين (عتق إذا خرج

بين النساء إذا أراد سفراً .

وقوله ﷺ : « لو يعلم الناس مافي النداء والصف الأول لاستهموا عليه » .

أخرجه البخاري ٢٢٢/١ (٥٩٠) كتاب الأذان ، باب : الاستهم في الأذان ، وأخرجه مسلم ٣٢٥/١ (٤٣٧) كتاب الصلاة ، باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها .

من الثلث) عند الموت والعبد الميت هلك قبله من أصل المال ، ولم يعتبر إن وقعت على الميت خروجه من الثلث ؛ لأن قيمة الميت إن كانت وفق الثلث فلا إشكال وإن كانت أكثر منه فالزائد هلك على ملك ربه ، وإن كانت أقل فلا يعتق من الآخرين شيء ؛ لأنه لم يعتق إلا واحداً (وإن أعْتَق) مريض (الثلاثة) وهو لا يملك غيرهم (فى مرضه : فمات أحدهم فى حياته : أو وصَّى بعْتَقِهِمْ :) أي الثلاثة الذين لا يملك غيرهم (فمات أحدهم بعده) أي الموصي ، (وقبل عْتَقِهِمْ ، أو دبَّرَهُمْ) أي الثلاثة (أو) دبر (بعضهم ووصَّى بعْتَقِ الباقين :) منهم ولم تجزه الورثة (فمات أحدهم : أقرع بينهم) .

أي الميت (وبين الحَيَّين) لأن العتق إنما ينفذ فى الثلث ، أشبه مالمو أعتق أحدهم مبهماً إلا أن الميت هنا إن كانت قيمته أقل من الثلث ، ووقعت القرعة عليه عتق من أحد الحيين ، تتممة الثلث بالقرعة^(١) .

(١) راجع فى هذا الفصل : معونة أولى النهى ٧٩٧/٦ - ٨١٠ ، كشف القناع ٥٢٩/٤ - ٥٣٢ .

حكم ما ولدته المدبرة بعد التدبير :

(وما ولدت مدبرة بعده) أي التدبير فولدها (بمنزلتها) سواء كانت حاملاً به ، حين التدبير ، أو حملت به بعده ، لقول عمر ، وابنه ، وجابر « ولد المدبرة بمنزلتها »^(١) ولا يعلم لهم في الصحابة مخالف ؛ ولأن الأم استحققت الحرية بموت سيدها فتبعها ولدها كأم الولد ، بخلاف التعليق بصفة في الحياة والوصية ؛ لأن التدبير أكد من كل منهما ، (ويكون) ولدها (مدبراً بنفسه) فلومات المدبرة أو زال ملك سيدها عنها لم يطل التدبير في ولدها فيعتق ، بموت السيد كما لو كانت أمه باقية ، وما ولدته قبل التدبير لا يتبعها كالإستيلاد والكتابة .

(فلو قالت :) مدبرة (« ولدت بعده ») أي التدبير فيتبعني ولدي ، (وأنكر سيدها) فقال : ولدت قبله (فقولُه) أو ورثته بعده ، لأن الأصل بقاء [رق]^(٢) الولد وانتفاء الحرية عنه (وإن لم يفِ الثلث بمدبرة وولدها) بأن لم يخرج جميعاً من ثلث مال السيد (أقرع) بينها ، وبين ولدها كمدبرين لاقاربة بينهما ضاق الثلث عنهما ، (وله) أي سيد مدبرة (وطؤها وإن لم يشترطه ،) حال تدبيرها ، سواء كان يطؤها قبل تدبيرها أولاً ، روي عن ابن عمر : « أنه دبر أمتين له وكان يطؤها »^(٣) .

(١) سنن البيهقي ٣١٥/١٠ ، كتاب عتق أمهات الأولاد ، باب ولد أم الولد من غير سيدها بعد الاستيلاد ، مصنف ابن أبي شيبة ١٦٣/٦ - ١٦٦ ، رقم (٦٦٤ - ٦٧٨) كتاب البيوع والأقضية - في ولد المدبرة . من قال هم بمنزلتها عن ابن عمر وجابر رضي الله عنهم ، وقال عنه الألباني : صحيح إرواء الغليل ١٧٨/٦ ولم أجده عن عمر رضي الله عنه مسنداً وهو في المغنى ٤٢٦/١٤ ، معونة أولى النهى ٨١٩/٦ ، كشاف القناع ٥٣٦/٤ .

(٢) ساقطة من « أ » .

(٣) الموطأ ٨١٤/٢ ، كتاب المدبر : باب مس الرجل وليدته إذا دبرها .

مصنف ابن أبي شيبة ١٣٥/٦ (٥٦٥) كتاب البيوع والأقضية - باب في الرجل له أن يطأ

